جامعـــة الأزهـــر
كليـــة الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق
المجلة العلميـــة

فوائد التخريج
دراسة تطبيقية على حديث
(إنما الأعمال بالنيات)

إعداد

أ. د/ يحيى بن عبدالله البكري الشهري

المملكة العربية السعودية - جامعة الملك خالد في أبها
كلية الشريعة وأصول الدين - قسم السنة وعلومها

(العدد الرابع عشر)
(الإصدار الثاني - ديسمبر)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - نصف سنوية

فوائد التخريج دراسة تطبيقية على حديث(إنما الأعمال بالنيات)

يحيى بن عبدالله البكري الشهري
قسم السنة وعلومها ، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد في أبها، لمملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: yalbakri@kku.edu.sa

الملخص :
يهدف البحث إلى أن حديث(النية) هو من الأحاديث الشائعة عند أرباب العلوم الشرعية قاطبة، ولفظه المشهور ،وهو حديث : "إنَّما الأعمالُ بالنِّياتِ" ، وقد قدَّمه شيخ المحدِّثين في مُستهل (صحيحه)، وجعله كالخُطبة لكتابه، وهو حديث مشهور يدخل في أكثر أبواب الدِّين: في العبادات والمُعاملات والآداب والأخلاق ، وقد تناولته في دراسة نظرية وتطبيقية لفوائده التخريجية، فشملت جميع ما ذكره المخرجون في تأصيلهم لهذا العلم، بل زدت عليهم زيادات، وقد تفنَّن الشُّراح في شرحه، فجمعت فوائده الإسنادية والمتنية وغيرها من الفوائد في قسمين:
القسم الأول(الدراسة النظرية): وفيها ثلاثة مقاصد وهي:المقصد الأول/ تعريف التخريج، والمقصد الثاني/ نبذة حول حديث إنما الأعمال بالنيات وأهميته وكلام أهل العلم فيه، والمقصد الثالث/ فوائد التخريج، والقسم الثاني(الدراسة التطبيقية):وتكمن هذه الدراسة في تتبع فوائد التخريج وتطبيقها على الحديث، وقد بلغت (٣٥) فائدة ، منها فوائد إسنادية، وفوائد متنية، وفوائد مشتركة بين المتن والإسناد، وفوائد في علم الرجال، والتصنيف، والمناهج ، وقد تناولته في دراسة نظرية وتطبيقية لفوائده التخريجية، فشملت جميع ما ذكره المخرجون في تأصيلهم لهذا العلم، بل زدت عليهم زيادات، ومن أهم نتائج هذا البحث: ذكر تعريف منضبط وهو: من أخرج الحديث ومخرجه، وبيان اختلاف رواته وألفاظه، مع ذكر درجته عند الحاجة، كما تم فيه التلافي لعامة الإشكالات، وغيرها من الإيرادات والاعتراضات، وتحرير المقصود بالتخريج، وأنه الباب للتفقه في الأسانيد والمتون، وأن عدة فوائده النظرية والتطبيقية وصلت إلى خمس وثلاثين

فائدة، منها خمس فوائد زائدة على من سبق، وهي : معرفة نوع الحديث، ومعرفة ما فيه من صور التسلسل، ومعرفة ما فيه من المتفق والمفترق، ومعرفة طبقات رواته، ومعرفة لطائف الأسانيد.

الكلمات المفتاحية: تخريج – فائدة – النية – دراسة – تطبيقية.

"Verification Benefits"
(A Theoretical and Applied Study on the Hadith: {Actions are only done with Intentions})

YAHYA BIN ABDULLAH ALBAKRI ALSHAHRI
Department of the Year and its Science, Faculty of Sharia and Religious
Origins, King Khalid University in Abha, Saudi Arabia.
Email: yalbakri@kku.edu.sa

Abstract:

The research aims at that modern (intention) is a common conversation among the owners of all forensic sciences, and its famous word is modern: "It is the works of the Nies", presented by the elder of the moderators in the initiator (true), and made as the sermon of his book, a famous talk that goes into the most religious door: In worship, transactions, ethics and ethics, addressed in a theoretical and applied study of its graduating benefits, which included all that the directors said in their roots of this science, and even increased them. The explanations are artistic in their explanation. Its attributable, technical and other benefits are grouped into two sections:

Section I (Theoretical Study): It has three purposes: First Purpose/Definition of Graduation, Second Purpose/Overview of Talk, But Actions with Intentions and its Importance and the Speech of Scholars, and Third Purpose/Benefits of Graduation.

Section II (Applied Study): This study lies in tracking the benefits of graduation and its application to the modern day. (35) Usefulness, including attributable benefits, technical and attribution benefits, benefits in men's science, classification and curriculum, which I examined in a theoretical and applied study of its graduate benefits, encompassing all that the directors said in their rooting of this science, but increasing them. The most important results of this research are: A disciplined definition is stated: Who directed and directed the talk, the statement of the difference of his narratives and utterances, mentioning his degree when needed, as well as the avoidance of general problems, other revenues and objections, and the editing of the intended

graduation, and that it is the door to concurrence in asides and tunnel, and that several of its theoretical and applied benefits have reached thirty-five benefits, including five in excess of the past, namely: Knowing the type of talk, knowing the images of the sequence, knowing the agreed and parted therein, knowing the layers of its narratives, knowing the raft of the asides

Keywords: Graduation - Usefulness - Intention - Study - Application.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه..

أما بعد: فإن (حديث النية) من الأحاديث الشائعة عند أرباب العلوم الشرعية قاطبة، ولفظه المشهور: (إنَّما الأعمالُ بالنِّياتِ، وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نوى فَمَنْ هِجرتُهُ إلى اللهِ ورسُولهِ فهجرتُهُ إلى اللهِ ورسُولهِ، ومن كانت هِجْرتُهُ إلى دُنيا يُصيبها أو إلى امرأةٍ ينكِحُها فهجرتُهُ إلى ما هاجر إليه).

وقد قدَّمه شيخ المحدِّثين البخاري في مُستهل "صحيحه"، فقال: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب ﷺ على المنبر، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: (فذكره).

وجعله كالخُطبة لكتابه، وهو حديث مشهور يدخل في أكثر أبواب الدِّين: في العبادات والمُعاملات والآداب والأخلاق، وغير ذلك.

وقد تناولته في دراسة نظرية وتطبيقية لفوائده التخريجية، فشملت جميع ما ذكره بعض أهل العلم بالتخريج في تأصيلهم لهذا العلم، وزدت عليهم زيادات.

•أهمية الموضوع وسبب الكتابة فيه:

الأول: إن هذا الحديث غالبًا يكون أول ما يتلقَّاهُ ويتلقَّنهُ الطلاب من أشياخهم، ويدرسونه دراسةً فقهية، ولكن قل من يخرِّجه تخريجًا موسعًا، ويدرسه دراسةً حديثية.

الثاني: إنه أشهر حديث عند الفقهاء والمحدثين وغيرهم.

الثالث: إن الشُّراح تفننوا في شرحه والتصنيف فيه، ولم أر من جمع فوائده الإسنادية.

الرابع: قال ابن ماكولا[١]: هذا حديث صحيح غريب، يقال: إن الأنصاري تفرد به، وأصحاب الحديث يجمعون طرقه، ويجمعون من رواه عن الأنصاري ".

ولما كان الأمر كذلك، فقد تشبهنا بأهل الحديث في جمع فوائد تخريجه، والكلام عليه من هذه الجهة.

- **مشكلة البحث:** تنبع من القصور في جانب فوائد التخريج، والحاجة لدراسة تطبيقية عليها، فكان هذا الحديث أولى ما يطبق عليه.

لهذا سأحاول الإجابة عن الأسئلة الجزئية المتعلقة بهذه الإشكالية، ومن أهمها:

ما المقصود بفوائد التخريج؟

وما العلة في افتتاح بعض المصنفين بحديث في " النية " في مصنفاتهم؟

وما منزلة هذا الحديث عند أهل العلم؟

وما المجالات والمسارات التي تتعلق بها هذه الفوائد؟

وما طبيعة هذه الفوائد؟

وما مدى تعلقها بعلوم الحديث؟

وهل استوعبت هذه الفوائد جانبي الرواية والدراية؟

وغير هذه الأسئلة التي سيتولى البحث الإجابة عنها بإذن الله تعالى.

- **أهداف البحث:**

١- تعريف (الفوائد) و(التخريج)، ومفهومه كمصطلح مركب.

٢- ذكر طرف من عناية أهل العلم بهذا الحديث.

٣- استيعاب فوائد التخريج من خلال كتب التخريج التي أصلت لهذا العلم.

٤- محاولة الزيادة على هذه الفوائد.

---

(١) "تهذيب مستمر الأوهام" (ص٦١).

٥- ذكر الأمثلة التطبيقية لكل فائدة.

٦- الإضافة لعلم التخريج.

- **الدراسات السابقة:** إلى ساعتي هذه لم أطلع على من درس فوائد التخريج من ناحية تطبيقية.. على الأقل في هذا الحديث.
- **إجراءات البحث:**

كان المنهج الذي سرت عليه على هذا النحو:

١- حصر الفوائد وتسميتها.

٢- تتبع الحديث في مصادره الأصيلة والمصنفات حوله؛ لاستخرج شواهد وأمثلة هذه الفوائد من الحديث.

٣- اكتفيت بذكر وفيات الأعلام في أول ورودهم بدون ترجمة لهم اختصارًا.

٤- كان الترتيب والصياغة على المنهج العلمي المتعارف عليه في الأبحاث العلمية.

•خطة البحث:

سوف يكون تناوله على: مقدمة وقسمين وخاتمة:

- المقدمة: وفيها أهمية الموضوع وسبب الكتابة فيه، ثم مشكلة البحث وأسئلته، ثم أهداف البحث، ثم إجرائته، ثم خطته على هذا الترتيب:

- **القسم الأول: الدراسة النظرية: وفيها ثلاثة مقاصد:**

المقصد الأول/ تعريف فوائد التخريج.

المقصد الثاني/ نبذة حول حديث: (إنما الأعمال بالنيات)، وأهميته، وكلام أهل العلم فيه.

المقصد الثالث/ فوائد التخريج.

- القسم الثاني: الدراسة التطبيقية، وفيها تتبع فوائد التخريج، وتطبيقها على الحديث.

***

القسم الأول
الدراسـة النظريـة

المقصد الأول/ فوائد التخريجُ لغةً واصطلاحًا:

تعريف الفائدة في اللغة:

قال ابن شميل: " ويقال: إنهما ليتفايدان بالمال بينهما؛ أي: يفيد كل واحد منهما صاحبه.

والناس يقولون: هما يتفاودان العلم؛ أي: يفيد كل واحد منهما صاحبه " (١).

قال الخليل: " والفائدة: ما أفاد الله العباد من خير يستفيدونه ويستحدثونه، وقد فادت له من عندنا فائدة، وجمعها الفوائد. ويقال: أفاد فلان خيرا واستفاد " (٢).

وقال الليث: " الفائدة ما أفاد الله العبد من خير يستفيده ويستحدثه، وقد فادت له من عندنا فائدة وجمعها الفوائد " (٣).

وقال الفيومي: " الفائدة الزيادة تحصل للإنسان، وهي اسم فاعل من قولك (فادَت له فائدة فيدًا)، من باب باع (وأفدته مالًا أعطيته وأفدت منه مالا أخذت)... والجمع الفوائد وفائدة العلم والأدب من هذا " (٤).

وعليه فالفائدة: فيها إضافة واستحداث وزيادة(٥).

---

(١) "التكملة والذيل" (٢: ٣١٣).

(٢) "كتاب العين" (٨: ٧٩).

(٣) "تهذيب اللغة" (١٤: ١٣٨).

(٤) "المصباح المنير" (٢: ٤٨٥).

(٥) انظر "مقاييس اللغة" لابن فارس (٤: ٤٦٣ – مادة فيد)، "تاج العروس" (٨: ٥١١، ٥١٧)، "التعريفات الفقهية" (ص١٦١).

تعريف الفائدة في الاصطلاح:

قال الجرجاني: " الفائدة: الشيء المتجدد عند السامع يعود إليه لا عليه " [١].

وعليه فالفائدة في الاصطلاح: هي ما يستحدث ويستطرف ويُستفاد من العلم وغيره.. وهي بالعلم أخص.

والتخريجُ في اللغة: من (خرَّج) الرباعي على وزن (فعَّل) مصدره (التخريج): مشتق من الظهور، والانفصال للشيء، من المكان الذي هو فيه إلى غيره سواءً في: الأعيان، أو في المعاني.

ففي الأعيان: خروج الرجل من داره، وخروجه من بلد إلى آخر، أي سفره.. ومنه قوله تعالى ﴿**فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ**﴾ [٢].

وفي المعاني: كقولهم: (فلان خرجت خوارجه) إذا ظهرت نجابته وتوجه لإبرام الأمور، وإحكامها وعقل عقل مثله بعد صباه[٣]. ومن معانيه: (الإبراز والإظهار)، ومنه قوله تعالى ﴿**كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ**﴾ أي كمثل زرع أبرز وأظهر فراخه[٤].

والتخريج في اصطلاح المحدثين: له استعمالات عدة، نشأت بحسب مراحل تطور السنة، وتصنيفها وترتيبها، والحاجة إلى معرفة صحيحها من ضعيفها، ومقبولها من مردودها.. وأشهرها:

١ – الإخراج.

٢ – الاستخراج.

---

(١) "التعريفات" (ص٢٥٦).

(٢) "الكليات" (ص٤٣٢).

(٣) "تاج العروس" (٣: ٣٤٢).

(٤) "المعجم الوسيط" (ص٢٢٤) ، "اللسان" (٢: ٢٤٩).

٣ – التخريج.

وما يهمنا هنا هو التخريج في اصطلاح المعاصرين، وقد حاول البعض الأشياخ والأساتذة والمهتمين تعريفه وَفق ما أداه إليه اجتهادهم، فنختار من هذه التعاريف سبعة تعاريف؛ كأمثلة لهذا الاجتهاد.

التعريف الأول: " عزو الأحاديث التي تُذكر في المصنفات مُعلَّقةً غير مسندة ولا معزوةٍ إلى كتابٍ أو كتبٍ مُسندة، إمَّا مع الكلام عليها تصحيحًا وتضعيفًا، وردًا وقبولًا، وبيان ما فيها من العلل، وإما بالاقتصار على العزو إلى الأصول. وقد يتوسعون فيه فيُخرِّجون بعض الكتب التي وقعت فيها الأحاديث مسندةً أو معزوةً " (١).

وفي هذا التعريف طول، وهو أشبه بالوصف لعمل المخرجين.

والتعريف الثاني: " هو الدّلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده. ثم بيان مرتبته عند الحاجة " (٢).

وهذا اكتفى بمجرد العزو مع بيان الحكم عند الحاجة، كما أنه لم يفرق بين مصادر الحديث الأصلية وغيرها.

والتعريف الثالث: " معرفة حال الراوي، والمروي، ومخرجه، وحُكمه صحةً وضعفًا، بمجموع طُرقه وألفاظه " (٣).

وهذا عليه اعتراض بأنه أدخل علوم الحديث المختلفة في علم التخريج(٤).

---

(١) "حصول التفريج" (ص١٣).

(٢) "أصول التخريج" (ص١٢).

(٣) "التأصيل لأصول التخريج" (ص٤١). (٥١ . ٥٤).

(٤) انظر "علم تخريج الحديث" (ص١٠٠).

والتعريف الرابع: " كشف مظان الحديث من المصادر الأصلية، التي تعتمد في نقله على الرواية المباشرة، لمعرفة حالة روايته، من حيث: التفرد، أو الموافقة، أو المخالفة " (١).

وهذا التعريف من أجود التعاريف لو أنه نص على بيان درجة الحديث التي هي الثمرة، فإن مجرد معرفة التفرد أو الموافقة والمخالفة لا تكون كافيةً في قبول الحديث وردِّه، كما أن في قصره التخريج على المصادر التي تعتمد على النقل المباشر فيه نظر! من جهة أنه هناك مصادر فرعية تكون أصلًا في تخريج بعض الروايات؛ لفقد المصادر الأصلية، فالتخريج منها بمثابة العزو للأصل.

والتعريف الخامس: " ذكر مصادر الحديث الأصلية مع التنصيص على طرقه إن كانت مختلفة، وتدعو الحاجة إلى ذكرها، وإلا فبيان موضع الالتقاء الذي يدور عليه الإسناد، ثم دراسة رجال السند والمتن، ثم الحكم عليه صحةً أو حسنًا أو ضعفًا " (٢).

وهذا التعريف فيه إسهاب، وقيود، وإدخال للنقد ودراسة أحوال الرواة في التخريج.

والتعريف السادس: " الوقوف على مخارج الحديث تمهيدًا لنقده. أو بعبارة أخرى: هو الوصول بسند الحديث إلى موضع التفرد في سنده (المدار) " (٣).

وهذا التعريف جعل التخريج مجرد جمع للمادة وتمييزًا لمدار الحديث، استعدادًا لدراسته.

---

(١) "كيف ندرس علم تخريج الحديث" (ص٢٨).

(٢) "معجم مصطلحات الحديث" (ص٨٣) لشيخنا الأعظمي، وقال: هذا التعريف مستخلص من عمل المخرجين، مثل: الزيلعي، وابن الملقن، وابن حجر، وغيرهم.

(٣) "علم تخريج الحديث للحمش" (ص١٠٠).

والتعريف السابع: " عزو النص إلى من رواه بإسناد في كتاب مُصنَّف ، مع بيان فروق المتن ودرجة النص " (١).

وهذا التعريف ربط التخريج بالنصوص فقط، مع العلم أنه قد يلزم تخريج غير المتون، فقد يكون بعض الأسانيد لم يذكر متنه لا بالإحالة ولا بالنص، وربما ذكر الراوي دون الإسناد والرواية، وهنا يكون ذكر المصدر الأساس لذكره تخريجًا.

والأمثلة على ذلك كثيرة فإن "صحيح مسلم" فيه روايات بأسانيدها لا متون لها، وإنما هي إحالات على روايات سبقت ولا يمكن الجزم باللفظ المحال عليه أنه لفظ هذا الإسناد أو ذاك.

كما أن "علل الدارقطني" تعد مصدرًا مهمًا للتخريج، فكم فيها من التعاليق والأسانيد لمتون لا وجود لها.

وفي بعض الأحيان لست بحاجة كباحث أن تتعرض للمتن، كالبحث عن مسألة إسنادية – مثلًا – لا تعلق لها بالمتن، فلست هنا بحاجة لذكر المتن وفروقه وما يتعلق به.

وظهر من هذه التعاريف أنهم متفقون على أن أصل التخريج الكشف عن الحديث في مصادره الأساس، ثم اختلفوا بعد ذلك في إدخال دراسة الإسناد والحكم على الحديث في التعريف، وهل هو من لوازم التخريج ؟ أم أنه عمل آخر متمم له، وهو بالنقد أليق.

أما التعريف الذي اخترته فهو: **(ذكر من أخرج الحديث ومخرجه، وبيان اختلاف رواته وألفاظه، مع ذكر درجته عند الحاجة)**.

(١) ذكره بعض الأساتذة في بحث له على الشبكة في (ملتقى أهل الحديث).

وقد حاولت تلافي الاعتراضات والإشكالات التي ذكرتها على تلك التعاريف[١].

والأصل في التخريج: جمع الطرق، والنظر في أسانيدها ومتونها، وتنويعها على أنواع علوم الحديث حسب الإمكان.

ولذا قال علي بن المديني (٢٣٤هـ): " الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه " [٢].

وبالجمع والنظر والتمحيص تظهر لنا ثمرة التخريج، وهي: (صيانة السنة وحفظها، ومعرفة صحيحها من سقيمها). قال بعض أهل العلم: " من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ وليأخذ قلم التخريج " [٣].

وقال الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ): " قل ما يتمهَّر في علم الحديث ويقف على غوامضه ويستثير الخفيَّ من فوائده إلا من جمع متفرِّقه وألف متشتته وضم بعضه إلى بعض واشتغل بتصنيف أبوابه وترتيب أصنافه... " [٤].

وبهذا يتضح لنا مفهوم هذا المصطلح المركب (فوائد التخريج): بأنه ما يضاف ويُستحدث من فوائد من خلال تخريج الحديث والنظر في أسانيده ومتونه وما يتعلق بها.

---

(١) وقد بسطت في شرحه وسبب اختياري له في بحث "مصطلحات العزو والتوثيق في التخريج" وشرحته بالأمثلة ، ونشرته في (مجلة سنن) (ص٤٠– ٥٠)، الصادرة على الجمعية العلمية السعودية للسنة وعومها، العدد الأول (١٤٣١هـ).

(٢) "الجامع" للخطيب برقم (١٦٤١).

(٣) "الجامع" للخطيب برقم (١٨٦٠).

(٤) "الجامع" للخطيب برقم (١٨٥٣).

المقصد الثاني/ نبذة حول (حديث النية) وأهميته، وكلام أهل العلم فيه:

قال ابن الملقن (٨٠٤هـ): " هذا الحديث استحب العلماء أن تُستفتح به المصنفات وممن ابتدأ به إمام الحديث بلا مُدافعة أبو عبد الله البخاري في "صحيحه" ونقل جماعات من السلف أنهم كانوا يستحبون افتتاح الكتب بهذا الحديث تنبيهًا للطالب على تصحيح النية " [١]. اهـ.

قلت: فممن رأيته افتتح به كتابه: القُضاعي (٤٥٤هـ) في "مُسند الشهاب" [٢]، ويحيى بن الحسين الشَّجري (٤٩٩هـ) في "أماليه"[٣]، والبغوي (٥١٦هـ) في "شرح السنة"[٤]، وابن عساكر (٥٧١هـ) في "الأربعين البلدانية"[٥] ، والنووي (٦٧٦هـ) في "الأربعين النووية"، وفي "رياض الصالحين"[٦]، وغيرهم.

وقال عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ): " ينبغي أن نضع هذا الحديث في كل باب " [٧].

وقال الخطابي (٣٨٨هـ): " كان المتقدمون من شيوخنا يستحبون تقديم هذا الحديث أمام كل شيء يُنشأ ويبتدأ من أمور الدين لعموم الحاجة إليه في جميع أنواعها " [٨].

---

(١) "البدر المنير" (١: ٦٦١).
(٢) "مسند الشهاب" (١: ٣٥/ برقم١).
(٣) "الأمالي الخميسية" (١: ٧).
(٤) "شرح السنة" (١: ٤/ برقم ١).
(٥) "الأربعين" (ص٢٨/ رقم ١).
(٦) "الرياض" (ص٥/ برقم ١).
(٧) "سنن الترمذي" (٤: ١٨٠/ برقم ١٦٤٧).
(٨) "أعلام الحديث" (١: ٤).

هذا الحديث أجمع المسلمون على عظم موقعه وكثرة فوائده، وصحته، قال الشافعي وآخرون: " هو ثُلث الإسلام ". وعنه قال: " يدخل في سبعين بابًا من الفقه " [١].

وذكر النووي (٦٧٦هـ) حديث: (الحلال بين) في الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، فقال: وقال جماعة: هو ثُلث الإسلام وأن الإسلام يدور عليه، وعلى حديث (الأعمال بالنية)، وحديث (من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه) [٢]. اهـ.

قال الحافظ حمزة الكناني (٣٥٧هـ): " وسمعت أهل العلم، يقولون: هذه الثلاثة أحاديث هي الإسلام، وكل حديث منها ثُلث الإسلام.

وقيل: أربعة، قاله أبو داود والدارقطني، وغيرهما: بزيادة حديث: (ازهد في الدنيا يحبك الله) [٣].

وقال عثمان الدارمي (٢٨٠هـ): " أمهات الحديث أربعة، هذا أحدها " [٤].

وقال أبو عبيد (٢٢٤هـ): " ليس من أخبار النبي ﷺ حديثًا أجمع وأغنى فائدة وأبلغ من هذا الحديث " [٥].

---

(١) "معرفة السنن والآثار" (١: ١٩١).

(٢) "شرح النووي على مسلم" (١١: ٢٧).

(٣) انظر "زهر الآداب" (١: ٣٦)، "جامع العلوم" (ص٦)، و"البدر المنير" (١: ٢٠)، و"طرح و"طرح التثريب" (١: ٢ . ٦)، و"فتح الباري" (١: ١١).

(٤) "البدر المنير" (١: ٢٤).

(٥) "الأشباه والنظائر" (١: ٩).

المقصد الثالث/ فوائد التخريج[1]:

فوائد التخريج كثيرة وتختلف من حديث لآخر.. وهي تتناول الحديث سندًا أو متنًا أو هما معًا، وبعضها متعلق بعلوم الحديث الأخرى، وهذا سرد لما تحصَّلتُ عليه من هذه الفوائد:

الفائدة الأولى: معرفة تسمية الحديث.

الفائدة الثانية: معرفة سبب ورود الحديث.

الفائدة الثالثة: معرفة أزمنة الأحداث.

الفائدة الرابعة: معرفة أمكنة الأحداث.

الفائدة الخامسة: معرفة كيفية تحمل الحديث.

الفائدة السادسة: التعرف على كتب الحديث المختلفة

الفائدة السابعة: التعرف على مصادر الحديث المخرج، أو (الأحاديث المخرجة).

الفائدة الثامنة: معرفة ما فيه من علو ونزول.

الفائدة التاسعة: جمع أسانيد الحديث المختلفة في مكان واحد.

الفائدة العاشرة: تمييز المهمل.

الفائدة الحادية عشرة: معرفة المتابعات والشواهد.

الفائدة الثانية عشرة: معرفة نوع الحديث (ز).

الفائدة الثالثة عشرة: معرفة الانقطاع في الأسانيد.. بصوره المختلفة.

الفائدة الرابعة عشرة: زوال احتمال التدليس ممن عرف به.

الفائدة الخامسة عشرة: معرفة رواة المختلط قبل الاختلاط وبعده.

---

(١) انظر "طرق تخريج حديث رسول ﷺ" لشيخي الأستاذ الدكتور عبد المُهدي عبدالهادي رحمه الله (ص١١ . ١٤)، "دراسة الأسانيد" لشيخي الدكتور عبدالعزيز العثيم رحمه الله (ص٣٥ . ٣٩)، "التأصيل" للعلامة بكر أبو زيد (ص٦٨ . ٧٣).

الفائدة السادسة عشرة: معرفة ما فيه من صور التسلسل (ز).

الفائدة السابعة عشرة: معرفة ما فيه من المتفق والمفترق (ز).

الفائدة الثامنة عشرة: معرفة طبقات رواته (ز).

الفائدة التاسعة عشرة: معرفة مكررات الأسانيد.

الفائدة العشرون: ارتقاء الحديث بكثرة الطرق.

الفائدة الحادية والعشرون: معرفة العلل باختلاف صورها إسنادية كانت أو متنية.

الفائدة الثانية والعشرون: معرفة موضوع الحديث.

الفائدة الثالثة والعشرون: معرفة أبوابه وأحكامه.

الفائدة الرابعة والعشرون: معرفة مكررات المتون.

الفائدة الخامسة والعشرون: جمع ألفاظ الحديث المختلفة، وبيان ما بينها من فروق.

الفائدة السادسة والعشرون: معرفة الزيادات في المتون.

الفائدة السابعة والعشرون: معرفة الاختصار والرواية بالمعنى.

الفائدة الثامنة والعشرون: معرفة غريب الألفاظ.

الفائدة التاسعة والعشرون: تعيين المبهم.

الفائدة الثلاثون: معرفة المدرج.

الفائدة الحادية والثلاثون: نفي التفرد والغرابة.

الفائدة الثانية والثلاثون: معرفة أحكام الأئمة على الحديث.

الفائدة الثالثة والثلاثون: تصحيح التصحيفات.

الفائدة الرابعة والثلاثون: كشف الأوهام.

الفائدة الخامسة والثلاثون: معرفة لطائف الأسانيد (ز) [1].

ومع ذكر من صنف في التخريج لها نظريًا فلم أر من استعمل هذه الفوائد في التخريج، وتتبعها أو نص عليها، أو ألمح لها، في تخريجه لأي حديث، بل ينصرف جهد الباحث منهم إلى العزو والحكم على الإسناد فحسب.

فلعل في هذه الدراسة بيان يُستفاد منه في تطبيق فوائد التخريج، على الأحاديث المخرجة، وخاصة المفردة منها بالشرح والتخريج.

***

(١) ما كان من الفوائد فيه رمز (ز) فهو من زوائدي.

القسم الثاني

الدراسة التطبيقية

فوائد حديث (إنما الأعمال) التخريجية: وَفق فوائد التخريج التي ذكرناها آنفًا، مع ترتيبها نوعيًا، بحيث نبدأ بما يتعلق بالمعرفة الشاملة للحديث، ثم بفوائد الإسناد، ففوائد المتن، ثم بقية الفوائد.

الفائدة الأولى: معرفة تسمية الحديث: هذه المسألة داخلة في (معرفة أسماء وألقاب الأحاديث)، وهو من الأنواع التي أضفتها لأنواع علوم الحديث[١]: وهذا الحديث يُعرف بطرفه: (إنَّما الأعمال بالنِّيات). وربما سمي حديث: (الأعمال بالنيات).

قال البيهقي (٤٥٨هـ): كان الشافعي – رحمه الله – يقول: يدخل في حديث (الأعمال بالنيات) ثلث العلم[٢]. وسماه بهذا في موضع آخر[٣].

وهو حديث مشهور بهذا الطرف وفيه مصنفات، منها[٤]:

١ – "نهاية الأُمنيات في الكلام على حديث الأعمال بالنِّيات" لمحمد بن أحمد المعروف بابن خطيب داريًّا (٨١١هـ).

٢ – "منتهى الآمال في شرح حديث إنَّما الأعمال" لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (٩١١هـ).

٣ – "إعمال الفكر والروايات في شرح حديث إنَّما الأعمال بالنِّيات" لإلياس بن إبراهيم الكُوراني (١١٣٨هـ).

وربَّما سُمِّي بحديث النِّية: سماه به السُّيوطي (٩١١هـ)[٥].

---

(١) انظر "النفحة الإلهية" للمؤلف (ص٢٣).

(٢) "السنن الصغير" برقم (٤).

(٣) "السنن الصغير" برقم (١١١).

(٤) انظرها في "التعريف بما أُفرد من الأحاديث بالتصنيف"، برقم (٤٥).

(٥) في "تدريب الراوي" (١: ٢٧٢).

الفائدة الثانية: معرفة سبب ورود الحديث: هذه المسألة تدخل في النَّوع التاسع والثمانين: (معرفة أسباب الحديث)، وهذا النوع ذكره البُلقيني في "محاسن الاصطلاح" [1] وشيخ الإسلام في "النخبة"[2]، وصنف فيه أبو حفص العكبري (٣٣٧هـ)، وأبو حامد بن كوتاه الجوباري (٥٨٣هـ).

قال الذهبي (٧٤٨هـ): " ولم يسبق إلى ذلك ".

وأول من رأيته سبب حديث (إنما الأعمال بالنيات) ابن الجوزي (٥٩٧هـ) في "كشف المشكل" بقوله: " بيان سبب هذا الحديث، فإنَّ كثيرًا من الأحاديث جاءت على أسباب، كما أن كثيرًا من الآيات نزلت على أسباب وذلك: أن رجلًا خطب امرأة بمكة، فهاجرت إلى المدينة، فتبعها الرجل رغبة في نكاحها، فقال رسول الله ﷺ: هذا الحديث، فكان يقال للرجل: مهاجر أم قيس " [3]. اهـ.

وقال ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) في "شرح العمدة": " شرع بعض المتأخرين في تصنيف أسباب الحديث كما صُنِّف في أسباب النزول. ومن أمثلته حديث: (إنما الأعمال بالنيات)، سببه أن رجلًا هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك الهجرة، بل ليتزوج امرأةً يقال لها: أم قيس، فسمي مهاجر أم قيس؛ ولهذا حسن في الحديث ذكر المرأة دون سائر الأمور الدنيوية " [4].

قال ابن رجب (٧٩٥هـ): " وقد روى وكيع في كتابه: عن الأعمش، عن شقيق هو أبو وائل، قال: خطب أعرابي من الحي امرأة يقال لها: أم قيس فأبت أن تزوجه حتى يهاجر، فهاجر فتزوجته، فكنا نسميه مهاجر أم قيس، قال: فقال عبد الله (يعني ابن مسعود): من هاجر يبتغي شيئا فهو له.

---

(١) "المحاسن" (ص٦٣٢).

(٢) "نخبة الفكر" (ص٢٠٩).

(٣) "كشف المشكل" (١: ٨٥).

(٤) انظر "شرح العمدة" (١: ١٠)، نقله في "تدريب الراوي" (٢: ٩٢٩).

قال ابن رجب في الجامع ": وهذا السياق يقتضي أن هذا لم يكن في عهد النبي ﷺ، إنما كان في عهد ابن مسعود، ولكن روي من طريق سفيان الثوري: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، قال: كان فينا رجل خطب امرأة، يقال لها: أم قيس، فأبت أن تزوجه حتى يهاجر، فهاجر فتزوجها، وكنا نسميه: مهاجر أم قيس، قال ابن مسعود: من هاجر لشيء فهو له " [١]. اهـ.

قلت: أخرجها الطبراني في "الكبير" [٢]: حدثنا محمد بن علي الصائغ، ثنا سعيد بن منصور، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، قال: قال عبد الله: من هاجر يبتغي شيئا فهو له، قال: هاجر رجل ليتزوج امرأة، يقال لها: أم قيس، وكان يسمى مهاجر أم قيس. وهذه قصَّةٌ غريبة لم يروها غير ابن مسعود.

قال المزي (٧٤٢هـ) (في ترجمة ابن مسعود): " ومن غرائب حديثه: ما أخبرنا به إبراهيم بن إسماعيل القرشي، قال:

أنبأنا أبو جعفر الصيدلاني في جماعة، قالوا: أخبرتنا فاطمة بنت عبدالله، قالت: أخبرنا أبو بكر بن ريذة، قال: أخبرنا أبو القاسم الطبراني... (فذكره). وقال: هذا إسناد صحيح " [٣]. اهـ.

وقال الحافظ الذهبي: إسناده صحيح[٤]. وقال الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ): هذا إسناد صحيحٌ على شرط الشيخين[٥].

(١) "جامع العلوم والحكم" (١: ١٤).
(٢) "المعجم الكبير"، برقم (٨٥٤٠).
(٣) "تهذيب الكمال" (١٦: ١٢٦).
(٤) "السير" (١٠: ٥٩٠).
(٥) "الفتح" (١: ١٠).

والقصة مدارها (كذلك) على الأعمش: رواها عنه ، وكيع بن الجراح[١]، وأبو معاوية[٢]، وسفيان الثوري[٣].

وقد أنكر ابن رجب ذلك، فقال في "الجامع": " وقد اشتهر أن قصة مهاجر أم قيس هي كانت سبب قول النبي ﷺ: **(من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها)**، وذكر ذلك كثير من المتأخرين في كتبهم، ولم نر لذلك أصلًا يصح. والله أعلم " [٤]. اهـ.

وقال ابن حجر في "الفتح": " ليس فيه أن حديث الأعمال سيق بسبب ذلك، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك " [٥]. اهـ.

<u>الفائدة الثالث: معرفة أزمنة الأحداث:</u> حكى المُهلَّب (٤٣٣هـ): أن النبي ﷺ خطب بهذا الحديث حين قدم المدينة مهاجرًا[٦].

قال ابن حجر: " لم أر ما ذكره، من كونه ﷺ خطب به أول ما هاجر منقولًا.

وقد وقع في باب ترك الحيل: بلفظ سمعت رسول الله ﷺ، يقول: (يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية)... الحديث. ففي هذا إيماء إلى أنه كان في حال

---

(١) كما سبق في كتابه. ذكره ابن رجب.

(٢) عند سعيد بن منصور ومن طريقه الطبراني.

(٣) أخرج روايته ابن منده في " معرفة الصحابة"، كما في "الإصابة" (٨: ٢٨١). وأبو نعيم في "المعرفة" (٦: ٣٥٤٧)

(٤) "جامع العلوم" (١: ١٤).

(٥) "فتح الباري" (١: ١٠).

(٦) هو أبو القاسم المهلب بن أبي صفرة.. انظر "شرح ابن بطال على صحيح البخاري" (١: ١: ٣١).

الخطبة، أما كونه كان في ابتداء قدومه إلى المدينة فلم أر ما يدل عليه، ولعل قائله استند إلى ما روى في قصة مهاجر أم قيس.

ولو صحَّ أنَّ سبب الحديث قصة مُهاجر أمُّ قيسٍ لم يستلزم البداءة بذكره أوَّل الهجرة النبوية " [١]. اهـ.

قال السُّيوطي في "المنتهى": " وقد وقفتُ على التصريح بكونه خطب به لمَّا قدم المدينة في بعض الطُّرق، وعجبتُ للحافظ ابن حجر كيف لم يستحضره؟!.

قال الزبير بن بكَّار (٢٥٦هـ) في "أخبار المدينة" [٢]: حدثني محمد بن الحسن ، عن محمد بن طلحة بن عبدالرحمن، عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبيه، قال: لمَّا قدم النبي ﷺ المدينة وعك فيها أصحابه، وقدم رجلٌ فتزوج امرأةً كانت مُهاجرةً، فجلس رسول اللَّه ﷺعلى المنبر، فقال: يا أيها النَّاس إنَّما الأعمال بالنَّية . ثلاثًا . فمن كانت هجرته إلى دنيا يطلبها أو امرأة يخطُبها فإنَّما هجرته إلى ما هاجر إليه ".

ثم رفع يديه، فقال: اللهم انقل الوباء ثلاثًا. فلمَّا أصبح قال: أتيت هذه الليلة بالحُمَّى فإذا بعجوزٍ سوداء ملببة في يدي الذي جاء بها، فقال: هذه الحُمَّى فمل ترى فيها؟ فقلت: اجعلوها بخُم.

فهذه الطريق صرَّح فيها بذكر سبب الحديث وبكونه خطب به حين قدم المدينة، واستفدنا منه تاريخ الحديث. وهو أحد علوم الحديث " [٣]. اهـ.

---

(١) "الفتح" (١: ١٠).

(٢) كذا أسنده المتقي الهندي في "كنز العمال" (٣: ٣١٩/ برقم٨٧٨٣)، والسيوطي في "أسباب ورود الحديث" (٧٤)، و"منتهى الآمال" (ص٥٢).

(٣) "منتهى الآمال" (ص٥٢).

الفائدة الرابعة: معرفة أمكنة الأحداث: حكى البعض أنَّ النبي ﷺ خطب به حين قدم المدينة مهاجرا[١].

قلت: هذا ورد صريحًا بأنَّ النبي ﷺ حدَّث به في المدينة خطيبًا على المنبر. وذلك في رواية الزُّبير بن بكَّار (المتقدمة). لكن في سندها محمد بن الحسن بن زبالة، شيخ الزُّبير، قال يحيى: ليس بثقة. وقال مرة: كان يسرق الحديث، وكان كذابًا.

وقال أبو داود: كذاب. وقال النسائي والأزدي: متروك الحديث. وقال البخاري: عنده مناكير. وقال الرازي: واهي الحديث. وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات ما لم يسمع منهم[٢].

الفائدة الخامسة: معرفة كيفية تحمل الحديث: يرويه الإمام فقيه الأُمَّة محمد بن إسماعيل البُخاري – رضي اللَّه تعالى عنه –: حدثنا الحميدي عبدالله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب ﷺ على المنبر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (فذكره) [٣].

وبتأملنا لكيفية تحمل رواة هذا الحديث له حتى مخرجه، نجدهم جميعًا صرحوا بالسماع كل راو عمن فوقه إلى منتهاه. وهو بهذا يدخل في باب السَّماع من لفظ الشَّيخ[٤] وهو أرفع الأقسام[٥] عند الجماهير.

---

(١) "الفتح" (١: ١٠) يقصد المهلب بن أبي صفرة.

(٢) انظر "الضعفاء" لابن الجوزي، برقم (٢٩٤٤)، و"الميزان" (٣: ٥١٤).

(٣) "الجامع الصحيح"، برقم (١).

(٤) ولفظه: (إما إملاءً، أو تحديثًا من غير إملاء سواءً كان من حفظه أو من كتابه).

(٥) أعني هنا أقسام التحمل الثمانية وهي (السماع . العرض . الإجازة . المناولة . المُكاتبة . إعلام الشيخ أن هذا الكتاب سماعه من فلان . الوصية . الوجادة). انظر "الإلماع" للقاضي عياض (ص٦٨).

الفائدة السادسة: التعرف على كتب الحديث المختلفة: التخريج يُعطي الباحث فرصة للاطلاع المباشر على كثير من المصنفات، سواءً ما كان منها على الكتب والأبواب، أو ما كان منها على المسانيد، أو ما كان على طريقة المعاجم، أو ما كان على الأحرف والكلمات، ومع كثرة الممارسة والتتبع يتعرف الباحث إلى مناهج مصنفيها وطرائقهم في التصنيف والإخراج.

فبتخريجنا لهذا تعرفنا على الكتب التي خرجته ومناهجها، فمنها الجوامع، والسنن، والمسانيد، وهي: (الكتب الستة، والموطأ، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، وسنن البيهقي الكبير، ومسند الحميدي، ومسند الطيالسي، ومسند أحمد).

وكيف كان تخريجهم لهذا الحديث فمنهم من قدمه خطبة لكتابه كصنيع البخاري، ثم كرره بحسب الحاجة إلى الاستشهاد به وذلك في سبعة مواضع.

ومنهم من ذكره في ثلاثة مواضع كالنسائي، ومنهم من خرجه من طريق واحدة واكتفى بذلك، ومنهم من لم يخرجه بالكلية (كما سيأتي بيانه).

الفائدة السابعة: التعرف على مصادر الحديث: معرفة موضوع الحديث الذي بين يدي الباحث هو المنطلق، إلى معرفة مظانه، فالحديث الذي في الآداب أو الزهد تختلف مظانه عن الحديث الذي في الأحكام، والحديث الذي في التفسير تختلف مظانه عن حديث في الفتن والملاحم (مثلًا)... وهكذا.

فمع المران وكثرة التخريج والتتبع يتعرف الباحث على مظان حديثه المراد تخريجه، وكل ما كان ذا بصر وفقه استخرجه من مظانه بلا عناء، وهذا يُظهر تميز العلماء المتأخرين: كالعراقي، والزيلعي، وابن الملقن، وابن حجر ممن كان لا يستعين بالفهارس ولا الموسوعات، ومع ذلك يخرج ويعرف مظان الحديث في أبوابه.

ويتضح من ذكرنا لمخارج هذا الحديث أن أصحاب الكتب الستة خرجوه، وكذلك مالك بن أنس. وخرجه أصحاب المسانيد المشهورة: كأحمد، والطيالسي، والحميدي.

أما الدارمي (٢٥٥هـ) فلم أره عنده في "سننه"، وكذلك عبدالرزاق (٢١١هـ) في "مصنفه"، وابن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، في "مصنفه"، مع أنها كتب بنيت على الأبواب (وسيأتي توثيق ذلك).

<u>الفائدة الثامنة: معرفة ما فيه من علو ونزول:</u> إسناد البخاري له في أصل روايته بنزول، فقد اجتمع في سنده ثلاثة من التابعين في نسق واحد، وهم: (يحيى بن سعيد الأنصاري، وشيخه محمد بن إبراهيم التيمي، وشيخ شيخه علقمة بن وقاص الليثي).

لكن فيه علو بالنظر لبعض مخرجيه:

١ – إذ أخرجه مالك[١] بسند رباعي.

٢ – وأخرجه الطيالسي[٢]، وأحمد[٣] والحميدي[٤] بسند خماسي.

٣ – وبقية الستة بأسانيد سداسية.

كما أن فيه نزولًا بالنظر لبعض مخرجيه:

١ – فأخرجه النسائي بسند سداسي[٥]: عن سليمان بن منصور، ويحيى بن حبيب، وإسحاق بن إبراهيم.

---

(١) في رواية محمد بن الحسن، برقم (٩٣٨).

(٢) "مسنده"، برقم (٣٧).

(٣) "المسند" (١: ٢٥، ٤٣).

(٤) "مسنده"، برقم (٢٨).

(٥) "المجتبى"، برقم (٧٥).

٢ – وأخرجه بسند سباعي[١]: عن عمرو بن منصور، والحارث بن مسكين، فهذا نازل.

٣ – وكذا أخرجه أبو عوانة[٢] بسند سداسي: عن الصغاني.

وأخرجه بسند سباعي[٣]: عن الربيع بن سليمان، ويونس بن عبدالأعلى فهذا نازل.

الفائدة التاسعة: جمع أسانيد الحديث المختلفة في مكان واحد: قال السُّيوطي في "المنتهى": هذا الحديث صحيحٌ اتفق على إخراجه السِّتة، وغيرهم: فأخرجه البخاري[٤] ومسلم[٥] والنسائي: من طريق القعنبي.

١ – وأخرجه البخاري[٦]: من طريق يحيى بن قزعة.

٢ – وأخرجه النسائي في سننه ": من طريق ابن القاسم، وفي "حديث مالك": من طريق ابن وهب: (أربعتهم) عن مالك.

٣ – وأخرجه البخاري (أيضًا) [٧]: من طريق سفيان بن عُيينة.

٤ – وأخرجه الشيخان[٨] والنسائي[٩]: من طريق حماد بن زيد.

٥ – وأخرجه البخاري[١٠] وأبو داود[١]: من طريق سفيان الثوري.

---

(١) "المجتبى"، برقم (٣٤٣٧).

(٢) "المسند الصحيح"، برقم (٧٤٣٨).

(٣) "المسند الصحيح"، برقم (٧٤٣٩).

(٤) "الصحيح"، برقم (٥٤).

(٥) "الصحيح"، برقم (١٩٠٧).

(٦) "الصحيح"، برقم (٤٧٨٣).

(٧) "الصحيح"، برقم (١).

(٨) "البخاري"، برقم (٣٦٨٥)، (٦٥٥٣)، و"مسلم"، برقم (١٩٠٧).

(٩) "المجتبى"، برقم (٧٥).

(١٠) "الصحيح"، برقم (٢٣٢٩).

٦ – وأخرجه الشيخان[٢] والترمذي[٣]: من طريق عبدالوهاب الثقفي.

٧ – وأخرجه مسلم[٤] والنسائي[٥]: من طريق أبي خالد الأحمر، وابن المبارك.

٨ – وأخرجه مسلم[٦] وابن ماجه[٧]: من طريق الليث بن سعد ، ويزيد بن هارون.

٩ – وأخرجه مسلم[٨] من طريق حفص بن غياث.

(تسعتهم) عن يحيى بن سعيد به "[٩]. اهـ.

ومجموع من رواه عن يحيى بن سعيد فيما ذكر الحافظ أبو عبدالله محمد بن علي الخشاب مئتان وخمسون نفسًا.

وذكر أبو القاسم ابن منده أسماءهم مرتبًا على حروف المعجم، فبلغت ثلاث مئة وأربعين.

قال ابن حجر: " وقد وقع لي من رواية ثلاثة غير من سمى، وهم: عبدالله بن صُهيب، وأبو ضمرة أنس بن عياض، والمبارك بن فضالة ".

وذكر الحافظ أبو موسى المديني: أنَّ الحافظ أبا إسماعيل الهروي، المعروف بشيخ الإسلام ذكر أنَّه كتبه عن سبعمئة رجل من أصحاب يحيى.

=

(١) "السنن"، برقم (٢٢٠١).

(٢) "البخاري"، برقم (٦٣١١)، و"مسلم"، برقم (١٩٠٧).

(٣) "الجامع"، برقم (١٦٤٧).

(٤) "الصحيح"، برقم (١٩٠٧).

(٥) "المجتبى"، برقم (٧٥).

(٦) "الصحيح"، برقم (١٩٠٧).

(٧) "السنن"، برقم (٤٢٢٧).

(٨) "الصحيح"، برقم (١٩٠٧).

(٩) "منتهى الآمال" (ص٣٦ . ٣٧).

وهذا ذكر لمتابعات يحيى الأنصاري فمن فوقه، إذ لا حاجة بنا للتوسع في ذكر من دونه؛ لكثرتهم:

(١) – **يحيى بن سعيد الأنصاري (تابعه):** ١ – عبد ربه بن سعيد. ٢ – حجاج بن أرطأة. ٣ – محمد بن إسحاق. ٤ – داود بن أبي الفرات. ٥ – ومحمد بن عمرو بن علقمة.

(٢) – **محمد بن إبراهيم التيمي (تابعه):** ١ – سعيد بن المسيب. ٢ – نافع مولى ابن عُمر.

(٣) – **علقمة بن وقاص الليثي (تابعه):** ١ – عبدالله بن عمر. ٢ – جابر بن عبدالله. ٣ – أبو جحيفة. ٤ – عبدالله بن عامر بن ربيعة. ٥ – ناشرة بن سُمي. ٦ – واصل بن عَمرو. ٤ – عمر بن الخطاب رضي الله عنه[(١)].

<u>الفائدة العاشرة: تمييز المهمل:</u> الإهمال هو إغفال نسبة الراوي أو الرفع في نسبه بما يميزه عن غيره.

والحديث رواه السفيانان عن يحيى بن سعيد، ويقع (سفيان) كثيرًا في الأسانيد كذا مهملًا، وطبقة سفيان بن عيينة مقاربة لطبقة المحدث الكبير سُفيان الثوري، فربما التبسا؛ لاشتراكهما في بعض الشيوخ وفي كثير من التلاميذ. واشتهرا بالسفيانين، وللعُلماء في التفريق بينهما أمارات، وقرائن منها:

أولًا – إن أصحاب سفيان الثوري كبار قدماء، وأصحاب ابن عيينة صغار لم يدركوا الثوري وذلك أبين فمتى رأيت القديم قد روى، فقال: حدثنا سفيان، وأبهم فهو الثوري: كوكيع، وابن مهدي، والفريابي، وأبي نعيم. فإن روى واحد منهم عن

(١) ذكر ذلك كله ابن منده في "أماليه"، ونقل هذا ابن حجر في "موافقة الخُبر الخَبر" (٢: ٢٤٨ . ٢٤٩).

ابن عيينة بيَّنه. فأما الذي لم يحلق الثوري، وأدرك ابن عيينة فلا يحتاج أن ينسب؛ لعدم الإلباس، فعليك بمعرفة طبقات الناس(١).

ثانيًا – إن رواية الحجازيين غالبًا عن ابن عُيينة؛ فهو الذي نشر علم الحجاز وبثه في الناس. ورواية العراقيين في الغالب عن سفيان الثوري.. ولهذا الإهمال مثالان:

١ – المثال الأول: وقع في الإسناد في أول "الصحيح" (٢): حدثنا الحُميدي عبدالله بن الزُّبير، قال: حدثنا سفيان... ". وكذا وقع في "مسلم" (٣): (ح) وحدثنا ابن أبي عُمَرَ، حدثنا سُفْيَانُ... ".

وإذا طبقنا عليه القواعد، تبين أنه ابن عيينة؛ لأن كلًا من الحميدي وابن أبي عمر حجازيان، مكيان، وكذلك ابن عيينة. وقد وقع مبينًا في رواية "فوائد تمام": من رواية سعيد بن منصور عنه(٤).

٢ – المثال الثاني: رواه البخاري عن الحميدي، عن سفيان (مهملًا). وهو هنا ابن عيينة كما قدمنا.

ورواه عن محمد بن كثير، عن سفيان (مهملًا). فإذا علمنا أن محمد بن كثير له رواية عن السفيانين أشكل علينا التمييز. لكنه بحمد الله وقع مبينًا في رواية البيهقي: أخبرنا أبو طاهر محمد بن محمد بن محمش الفقيه، أنا أبو طاهر محمد بن الحسين المجدآبادي، أنا عثمان بن سعيد، أنا محمد بن كثير، ثنا سفيان (هو الثوري).

---

(١) "سير النبلاء" (٧: ٤٦٦).

(٢) "البخاري"، برقم (١).

(٣) "الصحيح"، برقم (١٩٠٧).

(٤) "فوائد تمام الرازي"، برقم (٤٨٥).

ووقع أظهر في البيان في رواية ابن منده: أنبأ أحمد بن الحسن بن عتبة الرازي، ثنا أحمد بن داود المكي، قالا: ثنا محمد بن كثير العبدي، عن سفيان الثوري.

ورواه هناد في (الزهد): عن وكيع، عن سفيان (مهملًا). ووكيع قديم وكوفي، فيكون هذا هو الثوري؛ لأنه كوفي روى عنه أهل بلده. ورواه أحمد: عن سفيان (مهملًا).

وهذا سفيان بن عيينة؛ لأن أحمد يصغر عن الثوري، وروايته عنه بواسطة.

ورواه ابن الجارود: عن ابن المقرئ، عن سفيان (مهملًا). وهذا سفيان بن عيينة؛ لأن محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ حجازي، مكي.

٣ – وهناك مثال ثالث: فالحديث رواه البخاري: عن قتيبة بن سعيد، عن عبدالوهاب (مهملًا).

وفي طبقة عبدالوهاب آخر سمي له، هو الخفاف مشهور.. فقد يلتبس على البعض به.

فوقع تمييزه في رواية ابن خزيمة: نا محمد بن الوليد، نا عبد الوهاب (يعني بن عبد المجيد الثقفي).

ووقع أظهر بيانًا في رواية الترمذي: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الوهاب الثقفي.

ووقع أصرح في رواية أبي عوانة: حدثنا عمر بن شبة النميري، قثنا عبدالوهاب بن عبد المجيد الثقفي.

<u>الفائدة الحادية عشرة: معرفة المتابعات والشواهد:</u> ومن فوائدها تقوية الحديث فيصح بها، فإن كان مقبولًا، اشتهر أو تواتر. قال الترمذي (٢٩٧هـ): " هذا حديث حسن صحيح، وقد روى مالك بن أنس وسفيان الثوري وغير واحد من

الأئمة هذا عن يحيى بن سعيد، ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري " [1].

وقال البزار (٢٩٢هـ)[2]: " وهذا الحديث قد رواه عن يحيى بن سعيد جماعة كثيرة، منهم: عمرو بن الحارث، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وعبدالوهاب، في جماعة كثيرة، ولا نعلم يروى هذا الكلام إلا عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ بهذا الإسناد ".

قال السُّيوطي في "المنتهى": " بل تابعه عليه موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه. أخرجه الزبير بن بكار في "أخبار المدينة" [3] ... وموسى هذا أخرج له الترمذي وابن ماجه وفيه كلام. وقال يعقوب بن شيبة: كان فقيهًا مُحدثًا. فحديثه يُعتبر في المُتابعات " [4]. اهـ.

كذا قال – رحمه اللَّه – جريًا على تساهله المعروف في هذا الباب، وهذه المتابعة غير مُعتبرة؛ فإن هذا قال فيه ابن معين: ليس بشيءٍ ولا يُكتب حديثه. وقال البخاري: عنده مناكير، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال الدارقطني متروك[5]. والأدهى من هذا أن شيخ الزبير فيه: محمد بن الحسن بن زَبَالة كذبوه [6]، وأغفله السُّيوطي!!.

---

(١) "الجامع"، برقم (١٦٤٧).

(٢) "مسند البزار" (١: ٣٨١ . ٣٨٢).

(٣) كذا أسنده المتقي الهندي في "كنز العمال" (٣: ٣١٩/ برقم٨٧٨٣)، والسيوطي في "أسباب ورود الحديث" (٧٤)، و"منتهى الآمال" (ص٥٢).

(٤) "منتهى الآمال" (ص٣٧).

(٥) "الميزان" (٤: ٢١٨).

(٦) تقدمت ترجمته في الفائدة (الرابعة).

وقال في "التدريب": ذكر ابن منده أنَّه رواه عن عمر غير علقمة، وعن علقمة غير محمد، وعن محمد غير يحيى[١]. اهـ.

وقال الحافظ زكي الدين المنذري (٦٥٦هـ): وزعم بعض المتأخرين أن هذا الحديث بلغ مبلغ التواتر، وليس كذلك؛ فإنه انفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، ثم رواه عن الأنصاري خلق كثير نحو مائتي راو، وقيل: سبعمئة راو، وقيل: أكثر من ذلك، وقد روي من طرق كثيرة غير طريق الأنصاري، ولا يصح منها شيء. كذا قاله الحافظ علي بن المديني وغيره من الأئمة. وقال الخطابي: لا أعلم في ذلك خلافًا بين أهل الحديث، والله أعلم[٢]. اهـ.

قلت: فهذا هو المشهور في تعدد متابعاته وأنها ليست في كل الطبقات.

قال الكتاني (١٣٤٥هـ): " وحاصل ما للأئمة فيه: أنَّه حديث فردٌ غريبٌ باعتبار أوله بل تكررت الغرابة فيه أربع مرَّات، مشهورٌ أو متواتر باعتبار آخره؛ لأنَّه لم يصح عن النبي ﷺ كما قاله غير واحدٍ من الحفَّاظ إلا من حديث عُمر، ولا عن عُمر إلا من رواية علقمة، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن التيمي إلا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري، ومداره عليه. وأمَّا بعد يحيي فقد رواه عنه أكثر من مئتي إنسان، أكثرهم أئمة... " [٣]. اهـ.

قال ابن حجر في موافقة "الخُبر الخبر": " ذكر أبو القاسم ابن منده – أيضًا –: أنه رواه عن عُمر غير علقمة جماعة، منهم: ابنه عبداللَّه بن عمر، وجابر بن عبداللَّه، وأبو جُحيفة، وعبداللَّه بن عامر بن ربيعة، وناشرة بن سُمي،

(١) انظر "تدريب الراوي" (١: ٢٧٢ . ٢٧٣).

(٢) "الترغيب" (١: ٢٥).

(٣) "نظم المتناثر" (ص١٨).

وواصل بن عمر. وأنه رواه عن علقمة غير محمد: سعيد بن المُسيب، ونافع مولى ابن عمر.

وأنه رواه عن محمد بن إبراهيم غير يحيى بن سعيد: أخوه عبد ربه بن سعيد، وحجاج بن أرطأة، ومحمد بن إسحاق ، وداود بن أبي الفُرات، ومحمد بن عَمرو بن علقمة.

قلت: ولم أقف على شيء من هذه المتابعات إلا على رواية محمد بن عمرو الليثي[1]: عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، سمعت عمر بن الخطاب ﷺ، يقول: فذكره " [2]. اهـ.

وأما شواهده: فقال ابن الصَّلاح في "المقدمة": " ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المُشعر بمعناه الخاص، وإن كان الخطيب الحافظ قد ذكره، ففي كلامه ما يُشعر بأنَّه اتَّبع فيه غير أهل الحديث، ولعلَّ ذلك لكونه لا تشمُله صناعتهم ، ولا يكاد يُوجد في رواياتهم، فإنه عبارةٌ عن الخبر الذي ينقله من يحصُل العلم بصدقه ضرورةً، ولا بدَّ في إسناده من استمرار هذا الشرط، في روايته من أوَّله إلى مُنتهاه. ومن سُئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياه تطلبه، وحديث (إنَّما الأعمال بالنَّيات) ليس من ذلك، وإن نقله عدد التواتر وزيادة؛ لأنَّ ذلك طرأ عليه في وسط إسناده ، ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره " [3]. اهـ.

---

(١) أخرجها ابن حبان في "الثقات" (٦: ٢٩٨)، وابن ماكولا في "مستمر الأوهام" (ص٦١)، وابن عساكر في "تاريخه" (٥٦: ٣٦)، والذهبي في "التذكرة" (٢: ٧٧٤).

(٢) "موافقة الخبر" (٢: ٢٤٨ . ٢٤٩).

(٣) "معرفة أنواع علم الحديث" (ص١٣٥).

واعترض عليه بأنَّ أبا القاسم عبدالرحمن ابن منده ذكر أنه رواه جماعة من الصَّحابة فبلغوا العشرين[١].

وقال سراج الدين ابن المُلقِّن[٢]: " هذا الحديث قد رواه عن النبي ﷺ غير عمر بن الخطاب من الصحابة ﷺ نحو عشرين صحابيًا، وإن كان البزار[٣] قال: لا نعلم يروى هذا الكلام إلَّا عن عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ بهذا الإسناد، وكذا ابن السكن في كتابه المسمى بـ"السنن الصحاح" حيث قال: ولم يروه عن رسول الله بإسناد غير عمر بن الخطاب ". اهـ.

قال العراقي (٨٠٦هـ): " لم يبلُغ بهم ابن منده هذا العدد، وإنَّما بلغ بهم ثمانية عشر فقط، فذكر مُجرَّد أسمائهم من غير رواية لشيءٍ منها، ولا عزوٍ لمن رواه. وليس هو أبا عبداللَّه محمد بن إسحاق ابن منده، وإنَّما هو ابنه أبو القاسم عبدالرحمن ذكر ذلك في كتابٍ له سمَّاه "المُستخرج من كتب النَّاس للتذكرة"، فقال: وممن رواه عن رسول اللَّه ﷺ غير عمر بن الخطاب ﷺ: علي بن أبي طالب، سعد بن أبي وقاص، وأبو سعيد الخدري، وعبداللَّه بن مسعود، وعبداللَّه بن عمر، وعبداللَّه بن عباس، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان، وعتبة بن عبد السلمى، وهلال بن سويد، وعبادة بن الصامت، وجابر بن عبد الله، وعقبة بن عامر، وأبو ذر الغفاري، وعتبة بن النُّدر، وعتبة بن مسلم. هكذا عدَّ سبعة عشر غير عُمر. قلت: وفي المذكورين اثنان ليست لهما صُحبة ، وهُما هلال بن سُويد، وعُتبة بن مُسلم. وقد ذكرهما ابن حبان في (ثقات

(١) "التقييد والإيضاح" (ص٢٢٦)، و"منتهى الآمال" (ص٤٣).
(٢) "البدر المنير" (١: ٦٥٨).
(٣) "مسند البزار" (١: ٣٨٢).

التابعين) [١]، فبقي منهم خمسة عشر غير عُمر. بلغني أنَّ الحافظ أبا الحجَّاج المزي سُئل عن كلام ابن منده فأنكره واستبعده... " [٢]. اهـ.

قال السُّيوطي: " وزاد غيره: أبا الدرداء، وسهل بن سعد، والنواس بن سمعان، وأبا موسى الأشعري، وصهيب بن سنان، وأبا أمامة الباهلي، وزيد بن ثابت، ورافع بن خديج، وصفوان بن أمية، وغزية بن الحرث أو الحرث بن غزية، وعائشة، وأم سلمة، وأم حبيبة، وصفية بنت حيي " [٣]. اهـ.

قلت: هو العراقي في "التقييد"، وهذا نص كلامه: " وقد تتبعت أحاديث المذكورين فوجدت أكثرها في مطلق النية لا بلفظ: (إنما الأعمال بالنيات)، وفيها ما هو بهذا اللفظ، وقد رأيت عزوها لمن خرجها ليستفاد:

١ – فحديث على بن أبى طالب: رواه ابن الأشعث في "سننه" [٤] والحافظ أبو بكر محمد بن ياسر الجياني في "الأربعين العلوية": من طريق أهل البيت بلفظ: (الأعمال بالنية). وفى إسناده من لا يعرف ". اهـ.

٢ – وحديث سعد بن أبى وقاص: كأنه أراد به قوله ﷺ لسعد: " إنك لن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله إلا أُجرت فيها "... الحديث رواه الأئمة الستة[٥].

---

(١) "الثقات" (٥: ٢٥٠، ٥٠٥).

(٢) "التقييد والإيضاح" (ص٢٥٠).

(٣) انظر "تدريب الراوي" (١: ٢٧٢ . ٢٧٣).

(٤) ولم أقف عليه في الرواية المطبوعة فلعله في غيرها.

(٥) أخرجه "البخاري" (١: ٣٠/ برقم ٥٦)، و"مسلم" (٣: ١٢٥٠/ برقم ١٦٢٨)، و"أبو داود" (٣: ١١٢/ برقم ٢٨٦٤)، و"الترمذي" (٤: ٤٣٠/ برقم ٢١١٦)، و"ابن ماجه" (٢: ٩٠٣/ برقم ٢٧٠٨)، والنسائي في "الكبرى" (٥: ٣٨٣/ برقم ٩٢٠٦) وفي "المجتبى" (٦: ٢٤١/ برقم ٣٦٢٦ . ٣٦٣٥). وليس موضع الشاهد في "الصغرى" ولا في "ابن ماجه".

٣ – وحديث أبى سعيد الخدري: رواه الدارقطني في "غرايب مالك"، والخطابي في "معالم السنن": بلفظ حديث عمر " [١]. اهـ.

قلت: وأخرجه ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) في "العلل" ، وقال: قال أبي: هذا حديث باطل؛ ليس له أصل، إنما هو مالك: عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، عن النبي ﷺ. وأخرجه أبو نعيم في (الحلية)[٢] ، وقال: غريب من حديث مالك، عن زيد، تفرد به عبدالمجيد، ومشهوره وصحيحه ما في "الموطأ": مالك، عن يحيى بن سعيد. وأخرجه القضاعي في "مسنده"[٣]، وابن عساكر[٤] وقال: هذا حديث غريب، والمحفوظ حديث مالك: عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن أبي وقاص، عن عمر.

وأخرجه السلفي في "الطيوريات"[٥] ، وفي "منتخب الإرشاد"[٦].

٤ – وحديث ابن مسعود: رواه الطبراني في "المعجم الكبير" [٧] في قصة مهاجر مهاجر أم قيس، وهو حديث غريب ورجاله ثقات، لأحمد في "مسنده" [٨]

---

(١) "التقييد" (ص٢٢٨) وقد رأيت الاكتفاء بتخريج جميع طرقه التي ذكر واكتفيت بها عن غيرها.

(٢) "الحلية" (٦: ٣٤٢).

(٣) "مسند الشهاب"، برقم (١١٧٣).

(٤) "تاريخ دمشق" (٦٢: ٢٣٥).

(٥) "الطيوريات" (ص٥٠١).

(٦) "الإرشاد" (١: ٢٣٣، ١٦٧).

(٧) "المعجم"، برقم (٨٥٤٠).

(٨) "مسنده"، برقم (٣٧٧٢).

من حديثه: " أن أكبر شهداء أمتي لأصحاب الفرش، ورب قتيل بين الصفين الله أعلم بنيته " [١]. اهـ.

قلت: قال العراقي نفسه في "المغني"[٢] (وذكره): " أحمد من حديث ابن مسعود، وفيه عبد الله بن لهيعة.

٥ – وحديث ابن عباس: اتفق عليه الشيخان[٣] بلفظ: (لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية).

٦ – وحديث أنس بن مالك: رواه البيهقي في "سننه"[٤] بلفظ: (لا عمل لمن لا نية له). وفي إسناده من لم يسم. وقد رواه ابن عساكر في "جزء من أماليه"[٥] بلفظ حديث عمر: من رواية يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أنس، فقال: غريب جدًا، والمحفوظ حديث عمر. وروينا في "مسند الشهاب" [٦] للقضاعي من حديث أنس: " نية المؤمن خير من عمله ". اهـ.

قلت: وفي سنده يوسف بن عطية البصري، مجمع على ضعفه: قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني: ضعيف الحديث، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي والدولابي: متروك الحديث [٧].

---

(١) "علل الحديث" (١/ ٣٧٩/ برقم ٣٦٢).

(٢) "المغني عن حمل الأسفار"، برقم (٤٢٢٧).

(٣) "البخاري"، برقم (١٧٣٧)، و"مسلم"، برقمي (١٣٥٣)، (١٨٦٤).

(٤) "الكبرى"، برقم (١٧٩).

(٥) وهو في "تاريخه" (٧: ٢١٩).

(٦) "مسنده"، برقم (١٤٧).

(٧) "الميزان" (٤: ٤٦٨).

٧ – وحديث أبى هريرة: رويناه في "جزء من تخريج الرشيد العطار" بلفظ حديث عمر. ولابن ماجه[١]: من حديث أبى هريرة: (إنما يبعث الناس على نياتهم). اهـ.

قلت: وهو عند أحمد[٢] (كذلك). وقال المنذري في "الترغيب"[٣]: رواه ابن ماجه بإسناد حسن. وبمثله قال العراقي في "المغني" [٤] ولكنه هنا سكت عنه.

٨ – وحديث معاوية: رواه ابن ماجه[٥] بلفظ: (إنما الأعمال كالوعاء إذا طاب أسفله طاب أعلاه). اهـ.

قلت: قال البوصيري (٨٤٠هـ): هذا إسناد فيه مقال، عثمان بن إسماعيل لم أر من جرحه ولا من وثقه، وباقي رجال الإسناد موثقون " [٦].

٩ – وحديث عبادة بن الصامت: رواه النسائي [٧] بلفظ: (من غزا في سبيل الله وهو لا ينوي إلا عقالا فله ما نوى). اهـ.

قلت: يرويه جبلة بن عطية، عن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن جده. قال ابن القطان الفاسي[٨]: يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت الأنصاري، لا يُعرف بغير رواية جبلة بن عطية عنه ، وروايته عن عبادة ، فهو

(١) "السنن"، برقم (٤٢٢٩).
(٢) "المسند"، برقم (٩٠٧٩).
(٣) "الترغيب والترهيب" (١: ٢٥/ برقم ١٧).
(٤) "المغني"، برقم (٢٦٦١).
(٥) "السنن"، برقم (٤١٩٩).
(٦) "مصباح الزجاجة" (٤: ٢٣٥).
(٧) "المجتبى" (٦: ٢٤/ برقم ٣١٣٨، ٣١٣٩).
(٨) "بيان الوهم" (٤: ٣٩٩).

لا يعرف حاله ، فأما جبلة بن عطية فثقة. وقال ابن حجر في "التقريب"[١]: مقبول. لكن هذا الراوي خرج له ابن حبان هذا الحديث في "الصحيح"[٢] ، والحاكم[٣]، والضياء في "المختارة"[٤]، وقال الذهبي: صدوق – إن شاء الله – ما أعلم أن له سوى راو واحد، وهو جبلة بن عطية شيخ حماد بن سلمة، و متن حديثه عن عبادة مرفوعًا: " من غزا ينوي عقالًا فله ما نوى ". وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

١٠ – وحديث جابر بن عبد الله: رواه ابن ماجه[٥] بلفظ: (يحشر الناس على نياتهم). اهـ.

قلت: يرويه شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر (فذكره). وشريك القاضي، قال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة [٦]. وقد رواه عن ليث، عن طاوس، عن أبي هريرة [٧]. فيُخشى فيُخشى من خطئه. والأعمش سليمان بن مهران ثقة حافظ، إلا أنه يُرسل ويُدلس، وقال أبو بكر البزار: لم يسمع من أبي سفيان شيئًا، وقد روى عنه نحو مئة

(١) "التقريب"، برقم (٧٦٦٦).
(٢) "الإحسان" (١٠: ٤٩٥/ برقم ٤٦٣٨).
(٣) "المستدرك" (٢: ١٢٠/ برقم ٢٥٢٢).
(٤) "المختارة" (٨: ٣٥٦/ برقم ٤٣٥، ٤٣٦).
(٥) "سننه"، برقم (٤٢٣٠).
(٦) "التقريب"، برقم (٢٧٨٧).
(٧) أخرجه أحمد في "المسند" (٢: ٣٩٢).

حديث، وإنما هي صحيفة عُرفت [١]. لكنهم قبلوا روايته عنه وهي في الستة [٢].

١١ – وحديث عقبة بن عامر: رواه أصحاب "السنن"[٣] بلفظ: (إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة...). (فذكره)، وفيه: (وصانعه يحتسب في صنعته الأجر). اهـ.

قلت: وقال الترمذي: حسن صحيح.

١٢ – وحديث أبى ذر: رواه النسائي[٤] بلفظ: (من أتى فراشه وهو ينوي أنه يقوم يقوم يصلى من الليل، فغلبته عينه حتى يصبح، كتب له ما نوى). الحديث. اهـ.

قلت: رواه من طريق عبد الله، عن سفيان الثوري، عن عبدة، قال: سمعت سويد بن غَفَلة، عن أبي ذر وأبي الدرداء (موقوفًا)، وإنما المرفوع رواية أبي الدرداء.

قال العراقي: قلت: وفى الباب (أيضًا) مما لم يذكره ابن منده: عن أبى الدرداء، وسهل بن سعد، والنواس بن سمعان، وأبى موسى الأشعري، وصهيب بن سنان، وأبى أمام الباهلي، وزيد بن ثابت، ورافع بن خديج، وصفوان بن أمية، وغزية بن الحارث – أو الحارث بن غزية –، وعائشة، وأم سلمة، وأم حبيبة، وصفية بنت حيى.

١٣ – فحديث أبى الدرداء: رواه النسائي[١]، وابن ماجه [٢]: بلفظ حديث أبى ذر ذر المتقدم ". اهـ.

---

(١) "تهذيب التهذيب" (٤: ١٩٦).

(٢) "تحفة التحصيل" (ص١٧١).

(٣) أخرجه "أبو داود" (٣: ١٣/ برقم ٢٥١٣)، و"الترمذي" (٤: ١٧٤/ برقم١٦٣٧)، و"ابن ماجه" (٢: ٩٤٠/ برقم ٢٨١١) ، و"النسائي" (٦: ٢٨/ برقم ٣١٤٦).

(٤) "المجتبى"، برقم (١٧٨٨).

قلت: وأخرجه ابن خزيمة [٣]: وذكر أن الرواة اختلفوا فيه. وأخرجه الحاكم في "المستدرك"، فقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والذي عندي أنهما عللاه بتوقيف روي عن زائدة، حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن أحمد بن النضر، ثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة (فذكره) بإسناده من قول أبي الدرداء، وهذا مما لا يوهِّن؛ فإن الحسين بن علي الجعفي أقدم وأحفظ وأعرف بحديث زائدة من غيره والله أعلم.

١٤ – وحديث سهل بن سعد: رواه الطبراني في "المعجم الكبير" [٤] بلفظ: (نية المؤمن خير من عمله، وعمل المنافق خير من نيته، وكل يعمل على نيته). اهـ.

قلت: قال الهيثمي: رواه الطبراني في "الكبير" ورجاله موثقون إلا حاتم بن عباد بن دينار الجُرشي (كذا)، لم أر من ذكر له ترجمة[٥]. اهـ.

وقال المناوي: " وأطلق الحافظ العراقي أنه ضعيف من طريقه " [٦].

قلت: قوله هذا في "تخريج الإحياء" (فذكره): الطبراني: من حديث سهل بن سعد، ومن حديث النواس بن سمعان، وكلاهما ضعيف " [٧]. اهـ.

=

(١) "المجتبى"، (١: ٤٥٦/ برقم ١٤٥٩).

(٢) "السنن" (١: ٤٢٦/ برقم ١٣٤٤).

(٣) "صحيح ابن خزيمة" (٢: ١٩٥/ برقم١١٧٢. ١١٧٥).

(٤) "المعجم"، برقم (٥٩٤٢).

(٥) "مجمع الزوائد" (١: ٦١).

(٦) "فيض القدير" (٦: ٢٩٢).

(٧) "المغني عن حمل الأسفار"، برقم (٤٢٤٥).

ولعل الضعف من أجل يحيى بن قيس الكندي، قال في "التقريب"[١]: مستور.

١٥ . وحديث النواس بن سمعان: رواه الطبراني – أيضًا – بلفظ: (نية المؤمن خير من عمله). اهـ.

قلت: لم أقف عليه في "الكبير"، لكن أخرجه القضاعي[٢]: من حديث عثمان بن عبد الله الشامي، ثنا بقية، عن بحير بن سعيد، عن خالد بن معدان، عن النواس بن سمعان الكلابي، قال: قال رسول الله ﷺ: (فذكره) وزاد: (ونية الفاجر شر من عمله). وقال ابن حجر في "الفتح": والحديث المذكور ضعيف وهو في "مسند الشهاب". وعثمان بن عبد الله الأموي الشامي، هذا قال ابن عدي: كان يسكن بنصيبين ودار البلاد يروي الموضوعات عن الثقات[٣].

١٦ – وحديث زيد بن ثابت ورافع بن خديج: رواه أحمد في "مسنده"[٤] في قصة لحديث أبي سعيد بحديث: (لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية) ، وقول مروان له: كذبت وعنده زيد بن ثابت ورافع بن خديج معه على السرير، وإن أبا سعيد قال: لو شاء هذان لحدثاك، فقالا: صدق. اهـ.

قلت: وأبو البَخْتري هو سعيد بن فيروز، لم يسمع أبا سعيد[٥] فالرواية منقطعة والحديث صحيح مشهور[٦].

---

(١) "التقريب"، برقم (٧٦٢٧).

(٢) في "مسنده"، برقم (١٤٨).

(٣) "الميزان" (٣: ٤١).

(٤) أخرجه في "المسند" (٣: ٢٢)، (٥: ١٨٧).

(٥) "تحفة التحصيل" (ص١٥٤).

(٦) أخرجه "البخاري" (٢: ٦٥١/ برقم ١٧٣٧)، و"مسلم" (٢: ٩٨٦/ برقم ١٣٥٣) عن ابن عباس. وأخرجه "البخاري" (٣: ١٤١٦/ برقم ٣٦٨٧)، و"مسلم" (٣: ١٤٨٨/ برقم ١٨٦٤) عن عائشة.

١٧ – وحديث غزية بن الحارث رواه الطبراني في "الكبير"[١] بلفظ: (لا هجرة بعد الفتح إنما هي ثلاث: الجهاد، والنية، والحشر). اهـ.

قلت: في سنده سعيد بن سلمة، قال الذهبي: اعتمده مسلم، وخرج له النسائي، وضعفه، فقال: شيخ ضعيف، إنما أخرجناه للزيادة في الحديثين وقال أبو حاتم: سألت ابن معين عنه فلم يعرفه، وذكره ابن حبان في "الثقات" [٢]، وقال ابن حجر: صدوق صحيح الكتاب يخطئ من حفظه [٣].

١٨ – وحديث عائشة: رواه مسلم[٤]في قصة الجيش الذين يخسف بهم وفيه: (يبعثهم الله على نياتهم). اهـ.

قلت: وأخرجه البخاري[٥] (كذلك).

١٩ – وحديث أم سلمة: رواه مسلم[٦]، وأبو داود [٧] بلفظ: (يبعثون على نياتهم). نياتهم).

٢٠ – وحديث أم حبيبة: رواه الطبراني في "المعجم الأوسط" [٨] بلفظ: (ثم يبعث يبعث كل امرئ على نيته).

٢١ – وحديث صفية: رواه ابن ماجه[٩] بلفظ: (يبعثهم الله على ما في أنفسهم).

والخلاصة: أن شواهده على قسمين:

---

(١) "المعجم" (١٨: ٢٦٨/ برقم ٦٥٦).

(٢) "الميزان" (٢: ١٤١).

(٣) "التقريب"، برقم (٢٣٢٦).

(٤) "الصحيح"، برقم (٢٨٨٤).

(٥) "الصحيح"، برقم (٢٠١٢).

(٦) "الصحيح"، برقم (٢٨٨٢).

(٧) "السنن" (٤: ١٠٨/ برقم ٤٢٨٩).

(٨) "المعجم" (٤: ٢٢٠/ برقم ٤٠٣٠).

(٩) "السنن" (٢: ١٣٥١/ برقم ٤٠٦٤).

الأول: شواهد لفظية؛ إذ ورد الحديث من رواية أنس بن مالك، وهزال بن يزيد الأسلمي، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة.. وهذه بأجمعها لا تصح.

الثاني: شواهد بالمعنى في مطلق النية: عن أنس، وجابر ، وسهل بن سعد، وسعد بن أبي وقاص، وعبادة بن الصامت، وابن عباس، ابن عمر، ابن مسعود، وعمر، وعقبة بن عامر، علي بن أبي طالب، معاوية بن أبي سفيان، النواس بن سمعان، أبي الدرداء، أبي ذر، أبي هريرة، عائشة، أم سلمة ﷺ.

وهي جميع ما خرِّج زين الدين العراقي واكتفيت بها عن تتبع أحاديث الباب مخافة الإطالة.

الفائدة الثانية عشرة: معرفة نوع الحديث (ز): هذا الحديث يدخل في الأفراد، والمشاهير، والمتواتر:

فالأفراد: جمع فردٍ، والتفرُّد لا أثر له على الحديث من حيث الصِّحة والضَّعف، فمنه الصَّحيح والضَّعيف. فما تفرد به الثقة كان صحيحًا، وما تفرَّد الضعيف به كان ضعيفًا. فالعبرةُ إذًا بحال المُتفرِّد لا بمُطلق التَّفرُّد.

وهو على قسمين: مطلق ومُقيد.

فالقسم الأول المُطلق: هو ما ينفردُ به واحد عن واحد في جميع طبقات السند أو في بعضها، والحكم فيه يتعلق بحال المُتفرِّد، ويدخلُ في هذا الباب: (معرفة زيادات الثقات) وهي النوع السادس عشر.

والقسم الثاني المُقيد: وهو ما كان التفرد فيه نسبيًا. وهو أنواع:

١ – تفرد الثقة برواية حديثٍ قد رواه غيره لكن ليس من الثقات.

٢ – تفرد الراوي برواية الحديث عن شيخه. وهذا يأتي على ضربين:

أ – تفرد مُطلق.

ب – تفرُّد مقيد ببلد، أو نحوه كـ(الزمن) ومنه قولهم: (آخر من روى عن فلان فلانًا) فإن هذا تفرد.

٣ – تفرد أهل بلد معينٍ بحديثٍ أو سنة.

٤ – تفرد أهل بلد عن أهل بلد آخر.

وأكثر ما يُستعملُ إطلاقُ الفَرديَّةِ على الفرد المُطلقِ.

أما النسبي فيُسمونه غريبًا هذا من حيث الاصطلاح لا من حيث الاستعمال(١).

والحديث الذي بين يدينا يدخل في باب الفرد المُطلق. مثّل به ابن الصَّلاح في "المقدمة" لرواية العدل الضابط، الذي لم يُتابع. فقال: حديثٌ فرد تفرَّد به عمر ﷺ ، عن رسول اللَّه ﷺ ، ثمَّ تفرَّد به عن عُمر، علقمة بن وقَّاص، ثمَّ عن علقمة، محمَّد بن إبراهيم، ثمَّ عنه يحيى بن سعيد، على ما هو الصَّحيح عند أهل الحديث " (٢).

واعترض البعض على ابن الصَّلاح في تمثيله بهذا الحديث وغيره من غرائب الصَّحيح، فإنه قد ورد من طرقٍ أُخرى منها رواية أبي سعيد الخُدري له كما ذكره الدَّارقطني وغيره.

والغريب: منه غريب المتن والإسناد، وغريبٌ إسنادًا لا متنًا. وهذا الحديث داخلٌ في النوع الثاني: فإنَّه من رواية عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روَّاد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدري، عن النبي ﷺ قال: (الأعمال بالنَّية) (٣).

قال الخليلي (٤٤٦هـ) في "الإرشاد": أخطأ فيه عبد المجيد، وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه، قال: فهذا مما أخطأ فيه الثقة " (٤). وقال ابن سيد الناس (٧٣٤هـ): هذا إسناد غريب كله والمتن صحيح(١).

---

(١) "شرح النخبة" (ص٨١).

(٢) "علوم الحديث" (ص٣٦).

(٣) "تدريب الراوي" (٢: ٦٣٥).

(٤) "مختصره" (١/ ١٦٧).

وقال ابن الملقن: " هذا الحديث فرد غريب باعتبارٍ، مشهور باعتبارٍ آخر، وليس بمتواتر بخلاف ما يظنه بعض الناس؛ فإنَّ مداره على يحيى بن سعيد الأنصاري " [٢].

وأما دخوله في المشهور من الحديث: فالمشهور هو (النَّوع الثَّلاثون) من أنواع علوم الحديث: والمشهور يدخل فيه الصَّحيح وغيره، وشُهرته تختلف باختلاف موضوعه واستعماله، فُربَّ حديثٍ مشهورٌ عند المُحدِّثين وغيرهم من أهل العلم بل وعوام النَّاس، ورُبَّ حديث مشهورٌ عندهم، ولكنه غير مشهورٍ عند غيرهم.

وكذا الحال عند كلِّ أهل فنٍّ: فللفقهاء ، وللأصوليين، وللنُّحاة، أحاديث مشاهير لديهم دون أهل الحديث.

ومثله الحاكم[٣] وابن الصلاح[٤] بحديث: (إنما الأعمال بالنيات).

قال السُّيوطي: فاعترض بأن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد، وأول الإسناد فرد كما تقدم " [٥].

أما دخوله في الحديث المتواتر: فقال ابن الصَّلاح في "المقدمة": ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المُشعر بمعناه الخاص، وإن كان الخطيب الحافظ قد ذكره، ففي كلامه ما يُشعر بأنَّه اتَّبع فيه غير أهل الحديث ، ولعلَّ ذلك لكونه لا تشمُله صناعتهم ،

=

(١) "نفح الشذي" (١: ٣١١).

(٢) "البدر المنير" (١: ٦٦٠).

(٣) "المعرفة" (ص١٥١).

(٤) "المقدمة" (ص١٣٤).

(٥) "التدريب" (٢: ٦٢٢).

ولا يكاد يُوجد في رواياتهم، فإنه عبارةٌ عن الخبر الذي ينقله من يحصُل العلم بصدقه ضرورةً، ولا بدَّ في إسناده من استمرار هذا الشرط، في روايته من أوَّله إلى مُنتهاه. ومن سُئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروي من الحديث أعياه تطلبه، وحديث (إنَّما الأعمال بالنَّيات) ليس من ذلك ، وإن نقله عدد التواتر وزيادة؛ لأنَّ ذلك طرأ عليه في وسط إسناده، ولم يوجد في أوله[١]. اهـ.

واعترض عليه بأنَّ أبا القاسم عبدالرحمن ابن منده ذكر أنه رواه جماعة من الصَّحابة، فبلغوا العشرين[٢].

قال العراقي: لم يبلُغ بهم ابن منده هذا العدد، وإنَّما بلغ بهم ثمانية عشر فقط، فذكر مُجرَّد أسمائهم من غير رواية لشيءٍ منها، ولا عزوٍ لمن رواه[٣]. اهـ.

وقال في "شرح التقريب": أطلق بعضهم على هذا الحديث اسم المُتواتر، وبعضهم اسم الشُّهرة وليس (كذلك)، وإنَّما هو فرد، ومن أطلق ذلك فمحمولٌ على أنه أراد التواتر والاشتهار في آخر السَّند من عند يحيى بن سعيد[٤].

قال النووي: هو حديثٌ مشهورٌ بالنِّسبة إلى آخره غريبٌ بالنِّسبة إلى أوله، قال: وليس متواترًا لفقد شرط التواتر في أوله[٥]. انتهى.

قلت: ومنهم من يوجه ذلك التواتر بتوجيه حسن، وهو أنَّ من أراد التواتر فإنَّما قصد المعنى كما يدلُّ عليه سرد بعضهم لرواته لكن بالمعنى.

قال السُّيوطي في "المُنتهى": قد قسم أهل الأصول المُتواتر إلى قسمين: لفظيٌّ: وهو ما تواتر لفظه. ومعنويٌّ: وهو أن ينقل جماعة يستحيلُ تواطُئهم على

---

(١) "المقدمة" (ص١٣٥).

(٢) "التقييد والإيضاح" (ص٢٢٦)، و"منتهى الآمال" (ص٤٣).

(٣) "التقييد والإيضاح" (ص٢٥٠).

(٤) "طرح التثريب" (٢: ٥).

(٥) "شرح صحيح مسلم" (١٣: ٥٤).

الكذب قضايا مُختلفة تشتركُ في أمر يتواتر ذلك القدر المُشترك، كما إذا نقل رجلٌ عن حاتم مثلًا: أنَّه أعطى جملًا، وآخر أنَّه أعطى قُوتًا، وآخر أنَّه أعطى دينارًا، وهلمَّ جرًّا. فتواتر القدر المُشترك في أخبارهم، وهو السَّخاوة. قال في "المحصول"[١]: لأنَّ هذه الجزئيات اشتركت في كلِّي واحد، وراوي الجُزئي راوٍ للكلِّي، فيصير الكُلِّي وهو السَّخاء، مُتواترًا بالتَّضمُّن.

قلت: وحديث (النِّية) كما ترى، فصار مُتواترًا بهذا الاعتبار، وإن لم يتواتر لفظه، فصحَّ قول من جنح إلى تواتره، وكذا أحاديث الحوض، ومسح الخُفِّ، ورفع اليدين. وكثيرٌ من الأحاديث التي وصفها الحفَّاظ بالتواتر، إنَّما هي متواترة تواترًا معنويًّا، فإنَّها أخبارٌ تضمَّنت ذكر ذلك لا لفظه[٢]. اهـ.

وقال ابن حجر في "الفتح": هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون إلا "الموطأ"، ووهم من زعم أنه في "الموطأ"[٣] مغترًا بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك... وأطلق الخطابي نفى الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد (وهو كما قال) لكن بقيدين:

أحدهما: الصحة؛ لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم بن منده وغيرهما.

ثانيهما: السياق؛ لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية... مما يتعسر حصره، وعُرف بهذا التقرير غلط من زعم أن حديث عمر متواتر، إلا أن حُمل على التواتر المعنوي فيحتمل، نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد، فحكى محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ: أنه رواه عن يحيى مئتان

---

(١) "المحصول" (٤: ٢٧٠)

(٢) "منتهى الآمال" (ص٤٨ . ٤٩).

(٣) سبق أن تعقبه في ذلك السيوطي بأنه في رواية محمد بن الحسن في باب النوارد بآخر "موطئه"، برقم (٩٣٨).

وخمسون نفسًا، وسرد أسماءهم أبو القاسم ابن منده فجاوز الثلاثمئة، وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه، مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي، قال: كتبته من حديث سبعمئة من أصحاب يحيى، قلت: وأنا أستبعد صحة هذا؛ فقد تتبعت طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا فما قدرت على تكميل المئة[1]. اهـ.

الفائدة الثالثة عشرة: معرفة الانقطاع في الأسانيد: الانقطاع في الأسانيد على صورتين مشهورتين:

أ – السقط الجلي: ونعني بهذا ما كان السقط فيه من أوله وهو (المرسل)، أو في آخره وهو (المعلق)، أو في وسطه لأكثر من بشرط التتابع فهو (الإعضال)، أومن غير تتابع، ولو واحدًا، فهو (المنقطع).

ب – السقط الخفي: (كالتدليس) وكـ(رواية المعاصر مع إمكان اللُّقي ولم يثبت له سماع)، وهي من صور الإرسال الخفية، (ورواية المعاصر مع عدم الإمكان).

وفي هذا الحديث لا توجد صور الإرسال الجلي ولا صور الإرسال الخفي؛ لأنه مسلسل بالسماع، ومن أهم فوائد التصريح بالسماع نفي مظنة الإرسال والتدليس.

الفائدة الرابعة عشرة: زوال احتمال التدليس ممن عرف به: هذا الحديث أخرجه أحمد في "مسنده"[2]: ثنا سفيان، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، قال: سمعت عمر ﷺ، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (فذكره).

---

(١) "فتح الباري" (١: ١١).

(٢) "المسند"، برقم (١٦٨).

وسفيان المذكور هنا هو: ابن عيينة، وهو يدلس ورواه هنا بالعنعنة، وبجمع الطرق تبين تصريحه بالسماع في رواية البخاري[١]. كما أنه وقع في رواية البخاري[٢]: (سفيان: عن يحيى بن سعيد الأنصاري)، بالعنعنة وسفيان هو ابن عيينة مدلس، وهذا في رواية أبي ذر الهروي، فحسب التي اعتمدها ابن حجر في شرحه "فتح الباري"، وليس في بقية روايات "الصحيح"[٣] ذلك، فقد ذكرت التصريح بالسماع.

الفائدة الخامسة عشرة . معرفة رواة المختلط قبل الاختلاط وبعده:

الحديث يرويه عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي: عن يحيى بن سعيد، وهو ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين. قال الدوري عن ابن معين: اختلط بآخره، وقال عقبة بن مكرم: اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين. لكن روايته اعتمدها البخاري في "الصحيح" مما يدل على عدم تأثره باختلاطه، وهذا ما نص عليه أبو داود وغيره، إذ قال: تغير جرير بن حازم وعبدالوهاب الثقفي فحُجب الناس عنهم، وهو من أثبت الناس في يحيى بن سعيد [٤].

الفائدة السادسة عشرة: معرفة ما فيه من صور التسلسل (ز): هذا الحديث يدخل في النوع الثالث والثَّلاثين وهو المُسلسل ". ونوع التسلسل فيه متعلق بصيغ السماع الواردة فيه.

قال الشَّيخ عبدالعزيز الدهلوي (١٢٣٩هـ) في "العُجالة النافعة" – بعد أن رواه بإسناده – : "إنَّ هذا السَّند مُسلسلٌ بالسَّماع والقراءة من أوله إلى آخره " اهـ.

(١) "الجامع الصحيح"، حديث (١: ٣/ برقم ١).
(٢) "الجامع الصحيح"، حديث (١: ٣/ برقم ١).
(٣) انظر "حاشية مصورة الطبعة السلطانية"، بتحقيق زهير الناصر (١: ٦).
(٤) "تهذيب التهذيب" (٦: ٣٩٧).

والمقصود فيه بالذَّات سند إمام المُحدِّثين في حديثه الأول في الصَّحيح حيث قال: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي: أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب ﷺ على المنبر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (فذكره). فهذا الإسناد مسلسلٌ بصيغ دلت على السماع والإخبار، وليس فيه عبارة مُحتملة كالعنعنة ونحوها.

قال الحافظ[1]: " قد اجتمع في هذا الإسناد أكثر الصيغ التي يستعملها المحدثون، وهي: التحديث، والإخبار، والسماع، والعنعنة، والله أعلم ". اهـ.

قلت: أما العنعنة المذكورة فهي في رواية الحميدي (عن) سفيان بن عيينة (عن) يحيى بن سعيد الأنصاري، وهذا في رواية أبي ذر الهروي، فحسب التي اعتمدها ابن حجر في شرحه "فتح الباري"، وليس في بقية روايات "الصحيح"[2] فقد ذكرت التصريح بالسماع.

<u>الفائدة السابعة عشرة: معرفة ما فيه من المتفق والمفترق (ز)</u>: وهذه الفائدة داخلة في النوع الرابع والخمسين معرفة المتفق والمُفترق من الأسماء والأنساب ونحوهما ". والاتفاق الموهم يقع في إسناده في طبقتين:

فالطبقة الأولى: عُمر بن الخطاب أمير المؤمنين. وله ثمانية أسمياء. قال الخطيب في "المتفق والمُفترق"[3]: المسمَّون من الرُّواة عُمر بن الخطاب ستة[4]:

---

(١) "الضعفاء" لابن الجوزي، برقم (٢٩٤٤).

(٢) انظر "حاشية مصورة الطبعة السلطانية"، بتحقيق زهير الناصر (١: ٦).

(٣) "المتفق" (٣: ١٦٠٠ . ١٦٠٣).

(٤) قال ابن الجوزي: عمر بن الخطاب سبعة: الأول أمير المؤمنين، والثاني كوفي، والثالث بصري، والرابع إسكندراني، والخامس سجستاني، والسادس، راسبي، والسابع عنبري. انظر "المدهش" (ص٦٢).

أوَّلهم: أمير المؤمنين راوي الحديث، ولا يشتبه بغيره لكن من بعده ربما دخلهم الاشتباه.

والثاني: عمر بن الخطاب الكوفي، روى عن سفيان بن زياد العصفري، وعنه خالد بن عبدالله الواسطي.

والثالث: عمر بن الخطاب بن زكريا الراسبي البصري، حدَّث عن دفاع السَّدوس، وعنه يحيى بن حكيم المقوِّم. روى له ابن ماجه.

والرابع: عمر بن الخطاب بن حليلة بن زياد بن أبي خالد الإسكندري أبو الخطاب مولى كندة، حدث عن يعقوب بن عبدالرحمن ، وضمام بن إسماعيل. ذكره أبو سعيد بن يونس، وقال: هو رجلٌ معروفٌ، توفي في ذي القعدة سنة اثنتين وعشرين ومئتين بالإسكندرية.

الخامس: عمر بن الخطاب بن خالد بن سويد يُعرف بابن أبي خيرة ، حدَّث عن أبيه، وعنه حفيده محمد بن إسماعيل بن عُمر.

والسادس: عُمر بن الخطاب السِّجستاني، حدَّث عن محمد بن كثير الصَّنعاني، ومحمد بن يوسف الفِريابي، وسعيد بن أبي مريم، وأصبغ بن الفرج، روى عنه أبو داود السِّجستاني في "سننه". ومات بكَرمان سنة أربع وستين ومئتين. اهـ.

قلت: وزاد ابن حجر في "التهذيب" [(١)] سابعًا، وهو عمر بن الخطاب، شيخ آخر بصري سدوسي، روى عن: معتمر بن سليمان، روى عنه: عبيدالله بن الحجاج الأنماطي، وهو في طبقة الراسبي. ولم يظهر لي وجه التفريق بينه وبين الرَّاسبي إلا أن يكون العنبري الذي أشار له ابن الجوزي في "المُدهش". ثم ظهر لي أنَّ الذي أراد ابن الجوزي آخر فأصبحوا على هذا ثمانية: فالعنبري من طبقة

(١) "تهذيب التهذيب" (٧: ٣٥٨).

شيوخ مشايخ البيهقي يروي عن: عبد الله بن مفضل بن داخرة. ويروي عنه: أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين الدينوري[١]. لا بل الذي قصد ابن الجوزي، هو ابن أبي خيرة فإنه عنبري[٢]، فيكون الثامن من زوائدي عليهم.

الطبقة الثانية: يحيى بن سعيد. وهم جماعة. ذكر الخطيب في "المتفق"[٣]: ستة عشر رجلًا، وهم:

١ – يحيى بن سعيد بن العاص بن أمية الأُموي، حدَّث عن: أبيه، وعن: معاوية بن أبي سُفيان. وعنه: الزُّهري، وأشرس بن عُبيد.

٢ – ويحيى بن سعيد بن قيس أبو سعيد الأنصاري المدني، من بني مالك بن النجار، سمع أنس بن مالك، والسائب بن يزيد، وسعيد بن المسيب، وسالم بن عبدالله، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وعمرة بنت عبدالرحمن. روى عنه: مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وشعبة، وحماد بن سلمة، وليث بن سعد، وجرير بن عبدالحميد، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم. (وهو راوي هذا الحديث).

٣ – ويحيى بن سعيد بن حيان أبو حيان التيمي الكوفي، حدث عن أبيه، والشعبي، وعكرمة. وعنه: الأعمش، والثوري، وشعبة.

٤ – ويحيى بن سعيد، رجل حدث عن: سعيد بن المُسيب. وعنه: عبدالله بن المُبارك.

٥ – ويحيى بن سعيد بن حيان أبو حيان التيمي الكوفي، حدث عن: أبيه. وعنه: ابنه خالد.

---

(١) "السنن الكبرى"، برقم (١٢٣٩١).

(٢) انظر "التهذيب" (٧: ٣٨٨).

(٣) "المتفق والمفترق" (٣: ٢٠٨٦ . ٢٠٨٧).

٦ – ويحيى بن سعيد بن دينار المدني، حدث عن: أبي وجزة السعدي. وعنه: الواقدي.

٧ – ويحيى بن سعيد البحراني، حدث عن: أبي هارون العبدي. وعنه: الحسن بن عبدالله الكلبي.

٨ – ويحيى بن سعيد بن أبي الحسن البصري، حدث عن: أبيه، وعمه الحسن. وعنه: حماد بن سلمة.

٩ – ويحيى بن سعيد قاضي شيراز، حدث عن: عمرو بن دينار، وأبي الزبير. وعنه: داود بن مُعاذ.

١٠ – ويحيى بن سعيد القطان المشهور، شيخ ابن مهدي، وابن معين، وابن المديني، والناس.

١١ – ويحيى بن سعيد بن الحسن العبدي، حدث عن: زيد بن هلال الكندي. وعنه: علي بن قرين.

١٢ – ويحيى بن سعيد أبو زكريا العطار الحمصي، حدث عن: الصلت بن حجاج، وحماد بن زيد. وعنه: حيوة بن شُريح. ضعَّفه ابن معين.

١٣ – ويحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاصي أبو أيوب الكوفي الأُموي، حدث عن: يحيى بن سعيد الأنصاري. وعنه: ابن معين، وأحمد بن حنبل.

١٤ – ويحيى بن سعيد العبشمي، حدث عن: أبي حسان. وعنه: أحمد بن غسان.

١٥ – ويحيى بن سعيد بن سالم القداح الكوفي المكي، حدث عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روَّاد. وعنه: إسحاق بن محمد الخزاعي.

١٦ – ويحيى بن سعيد السكوني، حدث عن: أبيه. روى عنه: وريزة بن محمد الأطرابُلُسي.

<u>الفائدة الثامنة عشرة: معرفة طبقات رواته (ز):</u> الحديث في سنده أربع طبقات: طبقة الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، وتبَّاع التبع. لكن في سنده

ستة رواه وهذا يعد نزولًا، بالنسبة للبخاري فأعلى ما عنده الثلاثيات: فطبقة الصحابة: فيها عمر بن الخطاب ﷺ.. قال ابن حجر[1]: في "المعرفة" لابن منده ما ظاهره أن علقمة صحابي، فلو ثبت كان فيه تابعيان وصحابيان.

وطبقة التابعين: فيها ثلاثة في نسق، وهم (يحيى بن سعيد الأنصاري، وشيخه محمد بن إبراهيم التيمي، وشيخ شيخه علقمة بن وقاص الليثي). طبقة أتباع التابعين: وفيها (سفيان بن عيينة). وطبقة تُبَّاع التبع: وفيها (عبد الله بن الزبير الحميدي). فظهر بهذا أن النزول حصل في طبقة التابعين. أما بقية الأسانيد فتختلف في النزول والعلو بالنظر للمخرجين.

الفائدة التاسعة عشرة: معرفة مكررات الأسانيد: مداره على يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب.

أ – خرجه البخاري في ثمانية مواضع، (من خمسة أوجه).

ب – وخرجه البيهقي في "الكبرى" في تسعة مواضع (من خمسة أوجه).

ج – ومسلم في "الصحيح"، وأبو عوانة في مسنده " من (خمسة أوجه).

د – والنسائي في "سننه" في ثلاثة مواضع (من أربعة أوجه).

هـ – وابن حبان في "صحيحه" في موضعين (من ثلاثة أوجه).

و – وابن منده في "الإيمان" من (ثلاثة أوجه).

الفائدة العشرون: ارتقاء الحديث بكثرة الطرق: في المثال الذي بين أيدينا جميع المتابعات الواردة دون المدار (يحيى بن سعيد الأنصاري): لا تدخل في باب المتابعات التي يُستشهد بها؛ لضعفها، وكذا الشواهد الواردة باللفظ (على ما سبق بيانه)، أما بالمعنى فكثير، وهي تدل على أهمية النية في صحة الأعمال.

(١) انظر "الفتح" (١: ١٠).

أما متابعاته فيما بعد المدار، فقد نقلت الحديث عن حد الشهرة إلى التواتر، كما نص عليه غير واحدٍ من الأئمة (كما سبق).

الفائدة الحادية والعشرون: معرفة العلل باختلاف صورها، إسنادية كانت أو متنية: سئل الدارقطني[١]: عن حديث علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر، عن النبي ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات)... الحديث، فقال: "هو حديث يرويه يحيى بن سعيد النصاري، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر. وهو حديث صحيح عنه، وحدث بهذا الحديث شيخ من أهل الجزيرة يقال له: سهل بن صقير، عن الدراوردي، وابن عيينة، وأنس بن عياض، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، عن النبي ﷺ. ووهم على هؤلاء الثلاثة فيه، وإنما رواه هؤلاء الثلاثة وغيرهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري، لا عن محمد بن عمرو.

وإنما رواه عن محمد بن عمرو بن علقمة: الربيع بن زياد الهمداني وحده ، ولم يتابع عليه إلا من رواية سهل بن صقير، عن هؤلاء الثلاثة، وقد وهم عليه فيه، والصحيح حديث يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم.

وروي عن حجاج بن أرطاة، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر. قال ذلك: زيد بن بكر بن خنيس، عن حجاج. وروى هذا الحديث مالك بن أنس، واختلف عنه: فرواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري[٢] ، ولم

---

(١) "العلل" (٢: ١٩١/ برقم ٢١٣).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في "العلل" (١: ١٣١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٦: ٣٤٢)، والدارقطني في "العلل" (٢: ١٩٣) والخليلي في "الإرشاد" (١: ٢٣٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢: ١٩٦) ، وابن حجر في "موافقة الخبر الخبر" (٢: ٢٤٧): من رواية عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روَّاد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدري، عن النبي ﷺ قال: "الأعمال بالنَّية".

يتابع عليه، وأما أصحاب مالك الحفاظ عنه، فرووه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، وهو الصواب". اهـ.

وسئل (كذلك)[١]: عن حديث عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، قال رسول الله ﷺ: (إنما الأعمال بالنية) ... الحديث. فقال: يرويه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وأصحاب مالك يروونه: عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، عن النبي ﷺ ، وهو الصحيح.

وقال ابن الملقن: ورواه الدارقطني: في "أحاديث مالك التي ليست في الموطأ": ولفظه (إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى) ... إلى آخره ثم قال: تفرد به عبدالمجيد عن مالك، ولا نعلم حدث به عن عبدالمجيد غير نوح بن حبيب وإبراهيم بن محمد العتيق[٢]. اهـ.

وقال الخليلي في "الإرشاد": أخطأ فيه عبد المجيد، وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه، قال: فهذا مما أخطأ فيه الثقة[٣]. وقال ابن سيد الناس: " هذا إسناد غريب كله والمتن صحيح " [٤].

وقال ابن أبي حاتم في كتاب "العلل": سئل أبي عن حديث رواه نوح بن حبيب، عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات)، قال أبي: هذا حديث باطل، لا أصل له إنما هو مالك بن

(١) "العلل" (١١: ٢٥٣/ برقم ٢٢٦٩).
(٢) "البدر المنير" (١: ٦٥٨).
(٣) "الإرشاد" (مختصره للسلفي) (١/ ١٦٧).
(٤) "اليواقيت والدرر" (١: ٣٣٢).

أنس، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، عن النبي ﷺ [١].

الفائدة الثانية والعشرون: معرفة موضوع الحديث: إن دراسة الأحاديث دراسة موضوعية، من الأمور المهمة في شرح الأحاديث ومعرفة دلالته، ومعانيها وأحكامها، والتخريج من وسائل جمع الحديث موضوعيًا، إذ إن الباحث بتخريجه لأي حديث كان، سيتعرف ولا بد على ما ورد في الباب من أحاديث، وبهذا تتكون مادة دراسة الحديث دراسة موضوعية. فمثلًا الحديث الذي بين يدينا يتعلق بالنية وأثرها في العمل، هذا موضوع الحديث الرئيس، وبتخريجه أمكن أن نجد ما يزيد على عشرين حديثًا كلها في هذا الباب، ولو تتبعنا لوجدنا أكثر من ذلك.

كما أن الباحث يستفيد في موضوع الحديث من الشواهد وما ورد في الباب لتحديث معنى الحديث وبيان فقهه، وشرحه وتفسيره، وهذه أمور مهمة في الدراسة الموضوعية.

الفائدة الثالثة والعشرون: معرفة أبوابه وأحكامه: معرفة أبواب الحديث ومظان وجوده فيها من مقدمات التخريج وفوائده، إذ بها يعرف الباحث مظان الحديث، وأماكن وجوده وهي عملية مهمة في التخريج، ومهمة لاستنباط أحكام الحديث، ومعرفة استدلالات المحدثين به، وما قصدوا من تراجم الأبواب.. وهذا الحديث:

١ – خرجه البخاري في (٨) مواضع.

الأول: في كتاب الوحي (باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ وقول الله جل ذكره إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده): أول حديث في "الصحيح" [٢].

---

(١) "العلل" (٣: ٣٧٩/ برقم ٣٦٢).

(٢) "الجامع الصحيح"، برقم (١).

الثاني: في كتاب الإيمان (باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى)[١].

الثالث: في كتاب العتق (باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه ولا عتاقة إلا لوجه الله، وقال النبي ﷺ: لكل امرئ ما نوى ، ولا نية للناسي والمخطئ)[٢].

الرابع: في كتاب المناقب (باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة)[٣].

الخامس: في كتاب النكاح (باب من هاجر أو عمل خيرًا؛ لتزويج امرأة فله ما نوى) [٤].

السادس: في كتاب الطلاق، (باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره لقول النبي ﷺ: (الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى). معلقًا بلا إسناد.

وهذا الموضع لم يذكره المزي إذ إنه يتساهل أحيانًا بعدم ذكر المعلقات، وخاصة ما لم يكن بإسناد كهذا، ولذا كل من خرجه لا يشير إلى هذا الموضع في البخاري.

السابع: في كتاب الأيمان والنذور (باب النية في الأيمان)[٥].

الثامن: في كتاب الحيل (باب في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها)[٦].

---

(١) "الصحيح"، برقم (٥٤).
(٢) "الصحيح"، برقم (٢٣٩٢).
(٣) "الصحيح"، برقم (٣٦٨٥).
(٤) "الصحيح"، برقم (٤٧٨٣).
(٥) "الصحيح"، برقم (٦٣١١).
(٦) "الصحيح"، برقم (٦٥٥٣).

٢ – وأخرجه أبو داود في كتاب الطلاق، وتفريع أبواب الطلاق (باب فيما عني به الطلاق والنيات).

٣ – وأخرجه الترمذي في كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ، (باب ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا).

٤ – وأخرجه النسائي في ثلاثة أبواب:

الأول: كتاب الطهارة (أبواب الوضوء، الوضوء في الإناء، والوضوء في الطست).

الثاني: في كتاب الطلاق (باب الطلاق إذا قصد به لما يحتمله).

الثالث: في كتاب الأيمان والنذور، (النية في اليمين).

٥ – وأخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد، (باب النية)[١].

٦ – وأخرجه ابن خزيمة في كتاب الوضوء، (باب إيجاب إحداث النية للوضوء والغسل).

٧ – وأخرجه ابن الجارود في المنتقى ": في (باب في النية في الأعمال).

٨ – وأخرجه ابن حبان في بابين:

الأول: في (باب الإخلاص وأعمال السر).

والثاني: في (ذكر البيان بأن كل من هاجر إلى المصطفى ﷺ، ومن قصده نوال شيء من هذه الفانية الزائلة، كانت هجرته إلى ما هاجر).

وهذه الأبواب عند المحدثين تعطينا المؤشر على فقه هذا الحديث، وما يمكن أن يستنبط منه من أحكام.

(١) "السنن"، برقم (٤٢٢٧).

الفائدة الرابعة والعشرون: معرفة مكررات المتون: يقوم أرباب المصنفات المسندة في الحديث بذكر الحديث مكررًا، لفوائد متعلقة بالمتن منها:

١ – من أجل الزيادات في ألفاظ الرواة: ويدخل معنا في هذا الحديث تصريح ابن عيينة في روايته بسماع علقمة لعمر وهو على المنبر.. قال مسلم[١]: حدثنا محمد بن رمح بن المهاجر، أخبرنا الليث. (ح) و حدثنا أبو الربيع العتكي، حدثنا حماد بن زيد. (ح) و حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الوهاب يعني الثقفي، (ح) و حدثنا إسحق بن إبراهيم، أخبرنا أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان. (ح) و حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا حفص (يعني ابن غياث) ويزيد بن هارون. (ح) و حدثنا محمد بن العلاء الهمداني، حدثنا ابن المبارك. (ح) و حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان (كلهم):

عن يحيى بن سعيد (بإسناد مالك ومعنى حديثه). وفي حديث سفيان سمعت عمر بن الخطاب على المنبر يخبر عن النبي ﷺ. وهذا موضع الشاهد نبه عليه مسلم، وهي زيادة مكان السماع.

٢ – التنبيه على أوهام الرواة وتصحيحها.

٣ – التنبيه على الاختلاف بين الرواة في الألفاظ والمعاني: من ذلك أن بعضهم رواه بلفظ: (إنما الأعمال بالنيات) ، وبعضهم: (إنما الأعمال بالنية) ، وبعضهم لم يذكر أداة الحصر وجمع وأفرد النية.. وهذا كله عند البخاري[٢].

٤ – ذكر الرواية المفسرة لرواية مجملة أو غير مبينة.

---

(١) أخرجه "مسلم" (٣: ١٥١٥/ برقم ١٩٠٧).

(٢) انظر "الصحيح" الأرقام (١، ٥٤، ٢٣٩٢، ٣٦٨٥، ٤٧٨٣، ٦٣١١، ٦٥٥٣).

٥ – ذكر الرواية التامة التي تبين الاختصار في رواية الآخرين: ومما يدخل معنى في هذا الحديث: أن البخاري ذكر أول رواية في الصحيح مختصرة إذا ليس فيها: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله). بينما أورد الحديث في مواضع أخرى تامًا.

٦ – التكرار من أجل الاستشهاد: وهذا يكون في الكتب المبوبة وخاصة عند البخاري، فقد خرجه في ثمانية مواضع من أجل هذا. وسيأتي مزيد بيان في الفائدة التالية.

الفائدة الخامسة والعشرون: جمع ألفاظ الحديث، وبيان ما بينها من فروق: نذكر في هذه المسألة مشاهير أصحاب يحيى ورواياتهم عند أشهر مخرجيهم، وهم: (سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد، وعبد الوهاب، ويحيى بن سعيد القطان، وعيسى بن يونس، وعمر بن علي، وعبد الله بن المبارك، وسليمان بن حيان، والليث بن سعد، و يزيد بن هارون، جعفر بن عون، وعلي بن هاشم):

١ – في رواية ابن عيينة[(١)]: ذكر أن علقمة سمع عمر بن الخطاب ﷺ على المنبر. فبين مكان سماعه لعُمر . ولم يذكره غيره.

٢– وفي روايته: (إنما الأعمال بالنيات) ، وكذا جاء في رواية: الليث بن سعد عند ابن ماجه[(٢)] ، وفي رواية الثوري عند أبي داود[(٣)]. وباللفظ دون أداة الحصر وقع في رواية: يحيى بن سعيد القطان[(٤)]، وعمر بن علي[(٥)].

---

(١) "صحيح البخاري" (١: ٣/ برقم ١)، ومسلم (٣: ١٥١٥/ برقم ١٩٠٧).

(٢) "السنن"، برقم (٤٢٢٧).

(٣) "السنن" (٢: ٢٦٢/ برقم ٢٢٠١).

(٤) أخرجه ابن حبان كما في "الإحسان" (٢: ١١٣/ برقم ٣٨٨).

(٥) أخرجه ابن حبان كما في "الإحسان" (١١: ٢١٠/ برقم ٤٨٦٨).

٢- وعند البخاري في رواية مالك: (الأعمال بالنية) [١]، وفي رواية مسلم[٢]: (إنما الأعمال بالنية).

ووافقه على الأول: الثوري في رواية "صحيح البخاري" [٣]، وحماد بن زيد[٤]، وعيسى بن يونس[٥]، وعبدالوهاب الثقفي[٦] في رواية ابن خزيمة.

ووافقه على الثاني حماد بن زيد[٧]، وعبدالوهاب الثقفي عند "البخاري" [٨]، [٨]، وابن المبارك[٩]، وسليمان بن حيان[١٠]، وجعفر بن عون[١١]، وعلي بن هاشم[١٢].

٣- ووقع في رواية ليزيد بن هارون: (إنما العمل بالنية)، كذا بإفراد العمل والنية.

٤ - في رواية ابن عيينة: (وإنما لكل امرئٍ ما نوى) ، ووافقه على هذا الثوري في رواية أبي داود[١٣].

---

(١) أخرجه "البخاري" (١: ٣٠/ برقم ٥٤).

(٢) "الصحيح" (٣: ١٥١٥/ برقم ١٩٠٧).

(٣) أخرجه "البخاري" (٢: ٨٩٤/ برقم ٢٣٩٢).

(٤) أخرجه "البخاري" (٣: ١٤١٦/ برقم ٣٦٨٥).

(٥) صحيح ابن حبان كما في "الإحسان" (٢: ١١٥/ برقم ٣٨٩).

(٦) "صحيحه" (١: ٧٤/ برقم ١٤٢).

(٧) "صحيحه" (١: ٢٣٢/ برقم ٤٥٥).

(٨) "صحيحه" (٦: ٢٤٦١/ برقم ٦٣١١).

(٩) "المجتبى" (١: ٥٨/ برقم ٧٥)، و"الأربعين" للطوسي برقم (١٣).

(١٠) "المجتبى" (٧: ١٣/ برقم ٣٧٩٤).

(١١) "مستخرج أبي عوانة" (٤: ٤٨٨/ برقم ٧٤٣٨).

(١٢) "تهذيب الآثار" (٢: ٧٨٤/ برقم ٣٠).

(١٣) "السنن" (٢: ٢٦٢/ برقم ٢٢٠١).

٥- وفي رواية مالك عند "البخاري" [١]، ويحيى القطان[٢]، وعيسى بن يونس[٣]، يونس[٣]، وعمر بن علي[٤]، عند ابن حبان في "الصحيح"، والليث بن سعد، سعد، ويزيد بن هارون عند ابن ماجه [٥]: (ولكل امرئ ما نوى) دون أداة الحصر.

٦- وفي رواية مالك[٦]، وحماد بن زيد[٧]، والثقفي[٨]، وابن المبارك، وأبو خالد الأحمر، ويزيد بن هارون[٩]: " وإنما لامرئ ما نوى ". وفي رواية الثوري عند البخاري[١٠]: (ولامرئ ما نوى).

٧ – (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله) ذكرها الجميع وليست عند البخاري في رواية ابن عيينة.

٨ – ووقع في رواية ابن عيينة: "(أو إلى امرأة ينكحها). وفي رواية ابن المبارك[١١]، ومالك[١٢]: (أو امرأة ينكحها). وعند الباقين: (أو امرأة يتزوجها). وهذه الفروق منها ما يؤثر ومنها ما هو رواية بالمعنى ولا أثر لها

---

(١) "صحيحه" (١: ٣٠/ برقم ٥٤).

(٢) "صحيح ابن حبان كما في "الإحسان" (٢: ١١٣/ برقم ٣٨٨).

(٣) صحيح ابن حبان كما في "الإحسان" (٢: ١١٥/ برقم ٣٨٩).

(٤) صحيح ابن حبان كما في "الإحسان" (١١: ٢١٠/ برقم ٤٨٦٨).

(٥) "السنن" (٢: ١٤١٣/ برقم ٤٢٢٧).

(٦) "صحيح البخاري" (٥: ١٩٥١/ برقم ٤٧٨٣)، و"مسلم" (٢: ١٥١٥/ برقم ١٩٠٧).

(٧) "صحيح البخاري" (٦: ٢٥٥١/ برقم ٦٥٥٣).

(٨) "صحيح البخاري" (٦: ٢٤٦١/ برقم ٦٣١١).

(٩) "مسند أحمد" (١: ٤٣/ برقم ٣٠٠).

(١٠) أخرجه "البخاري" (٢: ٨٩٤/ برقم ٢٣٩٢).

(١١) "المجتبى" (١: ٥٩/ برقم ٧٥).

(١٢) "البخاري" (٥: ١٩٥١/ برقم ٤٧٨٣).

في الاختلاف في الدلالة أو الحكم. وقد كنت أظن أني أغربت بذكر هذه الفروق، حتى رأيتُ ابن الملقن تناولها في "البدر المنير" [1] على غير طريقتي بإجمال فأحمد الله على موافقتي له.

الفائدة السادسة والعشرون: معرفة الزيادات في المتون: الزيادة في المتون من أهم مباحث المتون؛ وذلك لتعلقها بالأحكام الفقهية وبمسألة زيادة الثقة وهي من المسائل التي فيها خلاف وبحث في كتاب الجرح والتعديل.

وفي هذا الحديث لا يوجد هناك من زيادة سوى ذكر ابن عيينة في روايته: أن علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب ﷺ على المنبر، قال: سمعت رسول الله ﷺ.

لمال في هذا من بحث حول قضية تواتره، وأن الصحابة أقروا عمر على روايته، فلم يصبح بهذا الإجماع السكوتي فردًا. وكذلك ورد في رواية الزبير بن بكار: في "أخبار المدينة" [2]: من طريق موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث، الحارث، عن أبيه، قال: لمَّا قدم النبي ﷺ المدينة جلس على المنبر، (فذكره). وهذه الرواية ضعيفة [3].

الفائدة السابعة والعشرون: معرفة الاختصار والرواية بالمعنى: في هذه الفائدة بحث من جهتين:

الجهة الأولى: جواز اختصار الحديث، وهذا لا إشكال فيه، فقد أكثر البخاري منه في "صحيحه" ويدخل في هذا الباب صنيعه في أول حديث، وهو حديثنا هذا.

---

(١) "البدر المنير" (١: ٦٥٦. ٦٥٧).

(٢) كما سبق تخريجه في الفائدة (الثالثة).

(٣) تقدم بيان ذلك في الفائدتين: (الثالثة)، و(الرابعة).

قال ابن حجر: ولما كانت عادة المصنفين أن يضمِّنوا الخطب اصطلاحهم في مذاهبهم واختياراتهم، وكان من رأي المصنف جواز اختصار الحديث والرواية بالمعنى والتدقيق في الاستنباط وإيثار الأغمض على الأجلى، وترجيح الإسناد الوارد بالصيغ المصرِّحة بالسماع على غيره، استعمل جميع ذلك في هذا الموضع، بعبارة هذا الحديث متنًا وإسنادًا، وقد وقع في رواية حماد بن زيد في باب الهجرة تأخر قوله: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله) عن قوله: (فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها) ، فيحتمل أن تكون رواية الحميدي وقعت عند البخاري كذلك، فتكون الجملة المحذوفة هي الأخيرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث، وعلى تقدير أن لا يكون ذلك فهو مصير من البخاري إلى جواز الاختصار في الحديث ولو من أثنائه، وهذا هو الراجح. والله أعلم " [١]. اهـ.

هذا ما ظهر لابن حجر عند التحرير، وإلا فقد قال في "تغليق التعليق": " افتتح به أبو عبد الله كتابه: فرواه عن الحميدي، واختصر منه ما كتبت عليه (من) (إلى)، ولم يتجه لي السبب الحامل له على اختصاره؛ لأن شيخه وشيخ شيخه قد رواياه على التمام، إلا أن يكون هكذا حفظه، والله أعلم " [٢]. اهـ.

والجهة الثانية: الرواية بالمعنى، وفيها خلاف مشهور، الراجح فيها جواز الرواية بالمعنى.. بشرط أن يكون الراوي محترزًا عالِمًا بما يحدث به. وممن أجازه من الصحابة وعمل به: ابن مسعود، وأبو الدرداء، وأنس بن مالك حيث كانوا إذا رووا الحديث، يقولون: (أو نحو هذا) أو (شبهه) أو (قريبًا منه) [٣]. وعن واثلة بن

(١) "فتح الباري" (١: ١٠).
(٢) "التغليق" (٢: ١٤. ١٥).
(٣) "شرح علل الترمذي" (١: ٤٢٩).

الأسقع قال: (إذا حدثناكم على المعنى فحسبكم) [١]. وعن ابن سيرين: "كنت أسمع الحديث من عشرة، اللفظ مختلف والمعنى واحد " [٢].

ومن التابعين جماعة: فعن ابن عون قال: كان إبراهيم النخعي، والحسن، والشعبي يأتون بالحديث على المعاني[٣]. وإنما جوَّزوا ذلك لمن هو عالم بلغات العرب بصير بالمعاني، عالم بما يحيل المعنى، وما لا يحيله. نص على ذلك الشافعي[٤]. وفي هذا الحديث الرواية بالمعنى ظاهرة من حيث: قول بعض الرواة: (إنما الأعمال بالنيات) ، وبدون أداة حصر عند البعض: (الأعمال بالنيات). وجمع الأعمال وإفراد النية بدون أداة الحصر: (الأعمال بالنية) ، وبذلك مع الأداة: (إنما الأعمال بالنية). وإفراد العمل والنية مع الأداة: (إنما العمل بالنية).

وقول بعضهم: (وإنما لكل امرئٍ ما نوى)، وعند آخرين: (ولكل امرئ ما نوى) دون أداة الحصر.

وبعضهم بلفظ: (وإنما لامرئ ما نوى).. ولآخرين: (ولامرئ ما نوى). وقول: (أو إلى امرأة ينكحها). وفي رواية: (أو امرأة ينكحها). وعند البعض: (أو امرأة يتزوجها) [٥]. وهذا كله من الرواية بالمعنى.

---

(١) "العلل الصغير للترمذي" (٦: ٢٣٩) بآخر الجامع.

(٢) "العلل الصغير للترمذي" (٦: ٢٣٩).

(٣) "العلل الصغير للترمذي" (٦: ٢٣٩).

(٤) "شرح علل الترمذي" (١: ٤٢٧).

(٥) وقد سبق بيان رواته في الفائدة (الخامسة والعشرين).

الفائدة الثامنة والعشرون: معرفة غريب الألفاظ: معرفة غريب الحديث من الأمور المهمة التي تساعد على فهم الحديث، ومعرفة المراد منه.. ومما يمكن دخوله هنا في هذا الباب الأساليب، كقوله: (إنما الأعمال بالنيات):

هل (إنما) هنا للحصر، أو لتأكيد الإثبات ؟. قال بالأول: الأكثرين، ونقله البلقيني[١]، وأنكر القاضي أبو بكر كونها للحصر. وعنه أنها محتملة لتأكيد الإثبات، ومحتملة للحصر، وأنه يجوز استعمالها لكل من الأمرين.

وعن ابن عطية: أنها للمبالغة والتأكيد حيث وقع، ويصلح مع ذلك للحصر إذا دخل في قصة ساعدت عليه.

قال السُّيوطي: فتحصلتُ: على أربعة آراء[٢].

وقوله: (فمن كانت هجرته): أصل الهجرة الترك. والمراد بها ترك الوطن والانتقال إلى غيره.

وقوله: (إلى دُنيا): قال ابن المُلقِّن: هو مقصور غير منون على المشهور، ويجوز في لغة غريبة تنوينها. وفي حقيقة الدنيا قولان لأصحابنا المتكلمين:

أحدهما: ما على الأرض مع الهواء والجو.

والثاني: كل المخلوقات من الجواهر والأعراض الموجودة قبل الدار الآخرة. وهذا هو الأظهر[٣]. اهـ.

الفائدة التاسعة والعشرون: تعيين المبهم: الحديث رواه الزُّبير بن بكار في "أخبار المدينة"[٤]: حدثني محمد بن الحسن، عن محمد بن طلحة بن

---

(١) "فتح الباري" (١: ١٨)، "منتهى الآمال" (ص٦٦).

(٢) "منتهى الآمال" (ص٦٦).

(٣) "البدر المنير" (١: ٦٦٥).

(٤) كذا أسنده المتقي الهندي في "كنز العمال" (٣: ٣١٩/ برقم٨٧٨٣)، والسيوطي في "أسباب ورود الحديث" (٧٤)، و"منتهى الآمال" (ص٥٢).

عبدالرحمن، عن موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبيه، قال: (لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك فيها أصحابه، وقدم رجل فتزوج امرأة كانت مهاجرة، فجلس رسول الله ﷺ على المنبر، فقال: يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية) ... الحديث.

وقع في رواية سعيد بن منصور في "سننه" [١] تعيين هذه المرأة إذ أخرجه عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبدالله بن مسعود، قال: من هاجر يبتغي شيئًا فإنما له ذلك: هاجر رجلٌ ليتزوج امرأة يقال لها: أم قيس فكان يُقال له: مهاجر أم قيس.

قال ابن حجر [٢]: "وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين". وقال العراقي[٣]: "رجاله ثقات". وقال الهيثمي[٤]: "ورجاله رجال الصحيح". وقد حاول السُّيوطي تعيين هذه المرأة، فقال في "المنتهى" [٥]: "يُحتمل أن أم قيس المذكورة هي بنت محصن الأسدية أخت عكاشة، فإنها أسلمت بمكة قديمًا وهاجرت إلى المدينة واسمها آمنة، وقيل جذامة. لكن قال أبو الخطاب بن دحية: اسم أم قيس التي ورد الحديث في مهاجرتها قَيلة.

وفي "الإصابة" [٦]: أم قيس غير منسوبة.

أخرج ابن منده وأبو نعيم [٧]: من طريق إسماعيل بن عصام بن يزيد، قال: وجدت في كتاب جدي يزيد (الذي يقال له: حبر) حدثنا سفيان، عن

---

(١) أخرجه من طريقه الطبراني في "المعجم الكبير"، برقم (٨٥٤٠).

(٢) "فتح الباري" (١: ١٦).

(٣) "طرح التثريب" (٢: ٢٥).

(٤) "مجمع الزوائد" (٢: ١٠١).

(٥) "منتهى الآمال" (ص٥٣).

(٦) "الإصابة" (٨: ٢٨١/ برقم ١٢٢١١).

(٧) "معرفة الصحابة" (٦: ٣٥٤٧/ برقم ٤١٥٩).

الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، قال: كان فينا رجل خطب امرأة، يقال لها: أم قيس فأبت أن تتزوجه حتى يهاجر، فهاجر فتزوجها، فكنا نسميه مهاجر أم قيس. قال ابن مسعود: من هاجر لشيء فهو له. قال أبو نعيم: تابعه عبد الملك الذماري عن سفيان". انتهى.

قلت: فيحتمل أن قوله: (فينا) أي من مهاجرة مكة.. وهذا فيه نوع تعيين. وقال العراقي[١] وابن حجر[٢]: ولم نقف على اسم مهاجرها.

الفائدة الثلاثون: معرفة المدرج: وهو أقسام:

أحدها: ما أدرج في الحديث من كلام بعض رواته فيرويه من بعده متصلًا، فيُتوهم أنه من الحديث.

الثاني: أن يكون عنده متنان بإسنادين أو طرف من متن بسند غير سنده فيرويهما معًا بسند واحد.

الثالث: أن يسمع حديثًا من جماعة مختلفين في سنده أو متنه، فيدرج روايتهم على الاتفاق، ولا يذكر الاختلاف[٣].

والإدراج بصوره الثلاث، لا وجود له في هذا الحديث.

الفائدة الحادية والثلاثون: نفي التفرد والغرابة: من فوائد التخريج طريقة الاعتبار، وهي البحث عن متابعات للحديث وشواهد له، لنفي الغرابة عنه، والتفرد، والاعتبار عملية تحصل بالاستقراء والتتبع لمظان الحديث من الكتب المبوبة، وتتبع فهارس الأطراف، أو الفهارس الموضوعية، وينفع في ذلك تتبع الكتب المصنفة في التخريج وشروح الأحاديث؛ لنقل كلام الأئمة في ذلك. وفي هذا الحديث تم كل ذلك فحصل لنا من التخريج وجود المتابعات والشواهد، ولكنها

(١) "طرح التثريب" (٢: ٢٥، ٢٦).

(٢) "فتح الباري" (١: ٢٤).

(٣) انظر "المنهل الروي" (ص٥٣)، "فتح المغيث" (١: ٢٤٤)، "تدريب الراوي" (١: ٢٦٨).

ضعيفة كما في (الفائدة الحادية عشرة)، وكذلك تم تتبع كلام العلماء وحكمهم عليه بغرابة سنده كما في (الفائدة الثانية عشرة).

فتبين بهذا إثبات الغرابة لا نفيها، لكن مع الصحة.

الفائدة الثانية والثلاثون: معرفة أحكام الأئمة على الحديث: الحكم على الحديث له صور:

الصورة الأولى: إخراج من شرط الصحة له في كتابه.

الصورة الثانية: إخراجه ممن عداهم ثم الحكم عليه صحةً أو ضعفًا.

الصورة الثالثة: إخراجه ممن عداهم والحكم على سنده فحسب.

الصورة الرابعة: تخريجه بعزوه ثم الحكم عليه صحةً أو ضعفًا.

الصورة الخامسة: تخريجه والحكم على سنده فحسب.

فعلى الصورة الأولى: تخريج البخاري ، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، والضياء له.

وعلى الصورة الثانية: إخراج الترمذي له وقوله عقبه: هذا حديث حسن صحيح وقد روى مالك بن أنس وسفيان الثوري وغير واحد من الأئمة هذا عن يحيى بن سعيد ولا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري ".

وقول ابن جرير الطبري – عقب روايته له –: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه ولا سبب يضعفه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح؛ لعلتين:

إحداهما: أنه خبر لا يُعرف له أصلٌ من وجه يصح عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه.

والثانية: أنه حديث لم نجد يسنده عن محمد بن إبراهيم أحد غير يحيى بن سعيد، والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد وجب التثبت فيه " [١]. اهـ.

وقول ابن عساكر في "الأربعين": "هذا حديث صحيح من حديث أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عدي بن كعب بن لؤي القرشي العدوي الفاروق ﷺ، وثابت من حديث علقمة بن وقاص الليثي العتوارى المدني عنه، لم يروه عنه غير أبي عبد الله محمد بن ابراهيم بن الحارث القرشي التيمي المدني، واشتهر عنه برواية أبي سعد يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني القاضي، وهو ممن انفرد به كل واحدٍ من هؤلاء عن صاحبه، ورواه عن يحيى العدد الكثير والجم الغفير " [٢]. اهـ.

وعلى الصورة الثالثة: وهي الحكم على سنده فقط. والحكم على السند بأعم من التصحيح له أو الكلام على أحد رواته. فالحديث أخرجه الطبراني في "الأوسط": من طريق الأوزاعي، عن يحيى بن سعيد به، وقال: "لم يرو هذا الحديث من طريق الأوزاعي إلا يحيى بن حمزة، وأبو خليد عتبة بن حماد، والوليد بن مسلم"[٣].

فهذا حكم على الحديث بالشهرة المقيدة، من طريق الأوزاعي.

ومثله قول أبي نصر السجزي: "هذا حديث صحيح من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري بهذا الإسناد، وغريب من حديث عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي عنه، لم يروه عنه هكذا غير عتبة بن حماد القارئ ويحيى بن حمزة الحضرمي وبالله التوفيق " [٤].

---

(١) "تهذيب الآثار" (٢: ٧٨٤).

(٢) "الأربعون البلدانية" (ص١٥).

(٣) "المعجم الأوسط" (١: ١٧/ برقم ٤٠).

(٤) "مشيخة الرازي" (ص١٠٣).

قلت: فزاد عليه الطبراني ثالث، وهو الوليد بن مسلم، وعثرت على رابع: فقد أخرجه ابن أبي حاتم في (الجرح): نا أبى، نا أحمد بن أبى الحواري، قال: سمعت مروان بن محمد، عن الأوزاعي: (فذكره في قصة) [١].

وكقول البزار: "هذا الحديث قد رواه عن يحيى بن سعيد جماعة كثيرة ". وهذا حكم منه بتواتره عن يحيى بن سعيد"[٢].

وأخرج أبو نعيم الحديث: من طريق عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري (فذكره).

ثم قال: "غريب من حديث مالك، عن زيد، تفرد به عبدالمجيد، ومشهوره وصحيحه ما في "الموطأ": مالك، عن يحيى بن سعيد " [٣]. اهـ.

وقال عنه ابن عساكر (٥٧١هـ): "هذا حديث غريب والمحفوظ حديث مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر " [٤].

وقول ابن ماكولا (٤٧٥هـ) "التهذيب"[٥] – بعد تخريجه له –: " وهذا حديث صحيح غريب، يقال: إن الأنصاري تفرد به ".

وأخرجه في "التهذيب": من طريق مسدد بن مسرهد، ثنا يحيى بن سعيد القطان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: (فذكره).

---

(١) "التقدمة للمعرفة" (١: ٢١٣).

(٢) "مسنده" (١: ٣٨١).

(٣) "الحلية" (٦: ٣٤٢).

(٤) "تاريخ دمشق" (٦٢: ٢٣٦).

(٥) "تهذيب مستمر الأوهام" (ص٦١).

قال: " وهذا حديث غريب جدًا، وهو من أغرب ما يوجد وأعزه. والله أعلم " (١).

وقال ابن عدي: " وهذا الأصل فيه يحيى بن سعيد الأنصاري: عن محمد بن إبراهيم، وقد رواه عن يحيى أئمة الناس، وأما عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم، لم يروه عنه غير الربيع بن زياد، وقد روى الربيع بن زياد عن غير محمد بن عمرو من أهل المدينة بأحاديث لا يتابع عليها " (٢).

وكقول ابن عساكر – في حديث أنس الذي رواه بلفظ حديث عمر المحفوظ –: " حديث محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، وهذا غريب جدًا " (٣).

وعلى الصورة الرابعة: تخريجه بعزوه ثم الحكم عليه صحةً أو ضعفًا: أخرج أبو نعيم الحديث: من طريق عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري (فذكره).

ثم قال: " غريب من حديث مالك، عن زيد، تفرد به عبدالمجيد، ومشهوره وصحيحه ما في "الموطأ": مالك، عن يحيى بن سعيد " (٤). اهـ.

وكقول ابن كثير في "تحفة الطالب": اتفق على إخراجه الجماعة في كتبهم(٥). اهـ.

قلت: وهذا عزو يشير للصحة ومثل هذا عن جماعة من المخرجين.

---

(١) "تهذيب مستمر الأوهام" (ص٦١).
(٢) "الكامل" (٣: ١٣٦).
(٣) وهو في "تاريخه" (٧: ٢١٩).
(٤) "الحلية" (٦: ٣٤٢).
(٥) "التحفة" (١: ٣٧١).

الصورة الخامسة: تخريجه والحكم على سنده فحسب.. وفي هذه الصورة يُحكم على سند الحديث بالنظر لرواته أو أحدهم، كقولهم رجاله ثقات، على شرط الشيخين، وفيه فلان ضعيف وهكذا. ومن هذا الباب في هذا الحديث:

١ – قول ابن الجوزي في "كشف المشكل": " رواه عن يحيى بن سعيد نحو من مئتين وخمسين رجلًا، وقد روي من حديث أبي سعيد الخدري: رواه نوح بن حبيب البذشي فرفعه عن أبي سعيد الخدري، فانقلب عليه إسناد حديث بحديث، وروي من حديث أبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، ومعاوية، وغيرهم، ولا يصح مسندًا إلا من حديث عمر " [١]. اهـ.

٢ – وقول الذهبي: في حديث أنس الذي رواه بلفظ حديث عمر: " غريب جدًا من حديث محمد بن عمرو، تفرد به عنه الربيع بن زياد، وما أظن عنه غير ابن عبيد، وهو صدوق " [٢].

الفائدة الثالثة والثلاثون: تصحيح التصحيفات: بالتخريج يكتشف ويعرف التصحيف في المتون والأسانيد، وهذا شيء مشاهد وملموس مع كثرة التصحيفات في المطبوعات اليوم، بل وفي غيرها من المنسوخات القديمة. ومن هذا الباب في هذا الحديث:

١ – ما وقع في "مسند الطيالسي"[٣]: حدثنا حماد بن زيد، عن زهير بن محمد التميمي (كلاهما) عن يحيى بن سعيد الأنصاري.... كذا وقع في "المسند" الطبعة الهندية.. فزاد التصحيف راويًا في الإسناد، وقلب نسبته، وهو خطأ صوابه: و زهير بن محمد التميمي[٤].

---

(١) "كشف المشكل" (١: ٨٤).

(٢) "التذكرة" (٢: ٧٧٤).

(٣) "مسنده"، برقم (٣٧).

(٤) "الطبعة الجديدة" بتحقيق محمد التركي (١: / برقم ٣٧).

٢ – وما وقع في "البدر المنير" [١]: أبو حاتم ابن حبان فإنه أورده في "صحيحه": عن علي بن محمد القبابي، ثنا عبد الله بن هاشم الطوسي، [حدثنا يحيى بن سعيد القطان]، ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب ﷺ... .

قلت: وقد سقط منه ما بين المعقوفين، وهو ثابت في رواية ابن حبان [٢] وفي غير هذه الطبعة من "البدر المنير".

<u>الفائدة الرابعة والثلاثون: كشف الأوهام:</u> من الأوهام في رواية هذا الحديث وتخريجه.. ما يلي:

١ – قال ابن ما كولا في "تهذيب مستمر الأوهام": أخبرنا إبراهيم بن سعيد بن عبد الله النعماني قرأه عليه بمصر، فأقر به، أنبأ الحسن بن بقاء الخشاب بمصر، أنبأ عبد الوهاب بن الحسن، ثنا محمد بن حزيم، ثنا محمد بن سليمان، ثنا مسدد بن مسرهد، ثنا يحيى بن سعيد القطان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ (فذكره).

يقال: إن يحيى بن سعيد القطان لم يسمعه من الأنصاري، قال لي أبو إسحاق الحبال بمصر: إن عبدالغني بن سعيد، قال: جئت يومًا إلى أبي الحسن علي بن زريق، فقال: ألا أعجبك من أبي حامد الجرجاني ! ذاكرني بحديث ليحيى بن سعيد القطان، عن يحيى بن سعيد: (الأعمال بالنية) ، فأنكرت عليه ذلك، فقلت: أنا إن هذا الحديث أخطأ فيه الأعمشي بخراسان، فقال لي أبو

(١) في "الطبعة الالكترونية للجامع الكبير" لكتب التراث العربي والإسلامي (الإصدار) الرابع فما قبله (١: ٦٥٧) وقد خلت منه الطبعة المحققة لأحمد شريف (٣: ١٠).

(٢) "الصحيح" (الإحسان) (٢: ١١٣/ برقم ٣٨٨).

الحسن بن زريق: سمعت أبا عبد الرحمن النسوي يقول: حديث (الأعمال بالنية) حديث جليل تفرَّد به يحيى بن سعيد الأنصاري، فات يحيى القطان " [١]. اهـ.

٢ – قال ابن المُلقِّن: ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمد عليها من لم يخرجه سوى مالك فإنه لم يخرجه في "الموطأ"، نعم رواه خارجه[٢]. وقال ابن حجر: هذا الحديث متفق على صحته، أخرجه الأئمة المشهورون إلا "الموطأ " ووهم من زعم أنه في "الموطأ " مُغترًا بتخريج الشيخين له والنسائي: من طريق مالك " [٣].

والمقصود بالتوهيم هنا الحافظ ابن دِحية، سماه ابن حجر في "التلخيص" [٤]، والعيني في "العمدة" [٥] وغيرهما.

قال السُّيوطي: لم يهم فإنه وإن لم يكن في الروايات الشهيرة فإنه في رواية محمد بن الحسن أورده في آخر باب النوادر " [٦]. اهـ.

٣ – قال السُّيوطي في "المنتهى" نقلًا عن ابن حجر في "موافقة الخُبر الخبر": ذكر أبو القاسم ابن منده: أنه رواه عن محمد بن إبراهيم غير يحيى بن سعيد: أخوه عبدربه بن سعيد، وحجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق، وداود بن أبي الفرات، ومحمد بن عمرو بن علقمة.. قال الحافظ ابن حجر: وقد

---

(١) "تهذيب مستمر الأوهام" (ص٦١).
(٢) "البدر المنير" (١: ٦٥٦).
(٣) "فتح الباري" (١: ١١).
(٤) "التلخيص الحبير" (١: ٥٥).
(٥) "عمدة القارئ" (١: ٢٤).
(٦) "المنتهى" (ص٣٨).

وقع لي من رواية ثلاثة أُخر، وهم: عبدالله بن صُهيب، وأبو ضمرة أنس بن عياض، والمبارك بن فضالة " (١).

كذا قال السُّيوطي: وظاهر عبارته أن زيادة ابن حجر متابعات ليحيى بن سعيد، وهذا وهم؛ فالصواب أنهم من رواة يحيى بن سعيد الأنصاري، ومن زوائد ابن حجر على ابن منده فيما ذكر من رواته.

٤ – قال ابن حجر في "الفتح": "وقصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور، قال: أخبرنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله هو ابن مسعود، قال: من هاجر يبتغي شيئًا، فإنَّما له ذلك هاجر رجل ليتزوج امرأة، يقال لها: أم قيس، فكان يقال له: مهاجر أم قيس. ورواه الطبراني: من طريق أخرى عن الأعمش، بلفظ: كان فينا رجل خطب امرأة، يقال لها: أم قيس فأبت أن تتزوجه حتى يهاجر، فهاجر فتزوجها، فكنا نسميه مهاجر أم قيس " (٢). اهـ.

قلت: لم أقف عليه من هذه الطريق في "الكبير"، وإنما وقفت عليه من رواية الطبراني: عن محمد بن علي الصائغ، عن سعيد بن منصور، به. وفي سياق الرواية ما يدل على اختلافها، لكنها ليست في المطبوع من "المعجم" وفق ما أداه بحثي.

٥ – قال ابن المُلقِن: وأما الذي وقع في أول كتاب "الشهاب" للقضاعي: (الأعمال بالنيات) فجمع الأعمال والنيات وحذف (إنما) فنقل النووي في كتابه المسمى بـ"بستان العارفين": وإملائه على هذا الحديث – ولم يكملهما – عن الحافظ أبي موسى الأصبهاني، أنه قال: (لا يصح إسناد هذا

(١) "المنتهى" (ص٤٠).

(٢) "فتح الباري" (١: ١٠).

الحديث) وأقره عليه، وفيما قاله نظر، فقد أخرجه كذلك حافظان وحكما بصحته: أحدهما: أبو حاتم ابن حبان؛ فإنه أورده في "صحيحه": عن علي بن محمد القبابي، ثنا عبد الله بن هاشم الطوسي، حدثنا يحيى بن سعيد القطان، ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: (الأعمال بالنيات) ... الحديث بطوله.

الثاني: الحاكم أبو عبد الله: فإنه أورده في "كتاب الأربعين في شعار أهل الحديث": عن أبي بكر بن خزيمة، ثنا أبو مسلم، ثنا القعنبي، ثنا مالك، عن يحيى بن سعيد، كما ذكره ابن حبان سواء ثم حكم بصحته " [1]. اهـ.

<u>الفائدة الخامسة والثلاثون: معرفة لطائف الأسانيد (ز)</u>: من فوائد التخريج معرفة لطائف الأسانيد، من حيث مخرجه، ومداره، وكل ما له تعلق برواته بانفرادهم أو اجتماعهم... مما يستلطفه أهل العلم ويذكرونه ويشيرون إليه، ويحفظونه في المذاكرة ونحوها. ويدخل معنا في باب اللطائف حول هذا الحديث ما يلي:

١ – اتفاق الأئمة الستة على تخريجه بأسانيد مختلفة، وكذا بقية التسعة ما عدا الدارمي.

٢ – لم يخرجه مالك في "الموطأ" في رواياته المشهورة، وإنما خرجه في رواية (محمد بن الحسن) وفيها لم يخرجه في مظانه من كتبه وأبوابه، بل في (النوادر) في آخره.. مما حدا ببعض الأئمة الفحول إلى نفي تخريج مالك له.

(١) "البدر المنير" (١: ٦٥٧).

٣ – إنه في روايته التي صدر بها البخاري "صحيحه" مسلسل بالسماع في طبقاته الست، إذ قال البخاري: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب ﷺ على المنبر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (فذكره).

٤ – إن هذا الإسناد يعد في الأسانيد النازلة، لأن البخاري خرج الثلاثيات.

٥ – وفيه ثلاثة تابعين في نسق، وعلى قول من قال بصحبة علقمة: فيه تابعيان، وصحابيان.

٦ – إن هذا الحديث مدني الإسناد إلى يحيى بن سعيد، وعليه المدار، ثم شاع وانتشر في شتى البلدان والأمصار.

٧ – اتفق على روايته عن يحيى بن سعيد السفيانان (الثوري، وابن عيينة).

٨ – ووقع في إسناده رواية (يحيى بن سعيد، عن يحيى بن سعيد) الأول القطان، وشيخه الأنصاري، وهذا مظنة للوهم، وقد حصل كما مر في (الفائدة السابقة).

***

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه..

وبعد: فبحمد الله تعالى تم لي تتبع فوائد تخريج حديث: (إنما الأعمال بالنيات) فشملت جميع فوائد التخريج التي ذكرها أهل الاصطلاح في تأصيلهم لهذا العلم، وهي أول دراسة تطبيقية لهذه الفوائد: وأرجو أن تكون ألقت الضوء على هذا الجانب المهم من التخريج، فلعل هذه المنهجية تفعل في التخريج في الأبحاث والأطاريح العلمية، بحيث توظف علوم الحديث وأنواعه في التخريج .. ويمكن تلخيص نتائج البحث في التالي:

١ – تحرير المقصود بالتخريج في الاصطلاح المعاصر.

٢ – إن علم التخريج علم مهم، وأنه باب واسع للتفقه في الأسانيد والمتون.

٣ – إن عدة فوائد التخريج وصلت إلى (٣٥) فائدة حسب ما ذكر في تأصيل علم التخريج، أو مما زدته بالاستقراء.

٤ – إن تطبيق هذه الفوائد على حديث: (إنما الأعمال بالنيات) أظهر أن هذه الفوائد حقيقة وليست مجرد تأصيل لا مثال له في الواقع.

٥ – إن حديث: (إنما الأعمال بالنيات) ، من أوضح الأمثلة على فوائد التخريج إذ تحققت فيه عامة فوائده.

٦ – إن هذا الحديث يصلح أن يكون مثالًا لعدد كثير من أنواع علوم الحديث.

٧ – إن هذا الحديث فرد مشهور متواتر، باعتبارات ذكرها أئمة الحديث وشراحه.

٨ – إن هذا الحديث لم يصح له سبب كما ذكره غير واحد من أهل العلم.

هذه أهم النتائج.. وهناك كثير من التحريرات، وحل لبعض الإشكالات تجدها مبسوطة في محلها من هذه الفوائد. والله أعلم.

***

كشاف مصادر البحث

١. (أسباب ورود الحديث) أو (اللمع في أسباب الحديث) للعلامة جلال الدين السُّيوطي (٩١١هـ)، تـ. يحيى إسماعيل أحمد، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، (١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م).

٢. (أصول التخريج ودراسة الأسانيد) لمحمود الطحان، دار القرآن، بيروت، الطبعة: الثالثة، (١٤٠١هـ / ١٩٨١م).

٣. (أعلام الحديث شرح صحيح البخاري) لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تـ. الدكتور محمد بن سعد آل سعود، معهد إحياء التراث بجامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م).

٤. (الأحاديث المختارة) أو (المُستخرج من الأحاديث المُختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما) للإمام ضياء الدين أبي عبداللَّه محمد بن عبدالواحد المقدسي (٦٤٣هـ)، تـ. عبدالملك بن عبداللَّه بن دهيش، م. النهضة الحديثة ، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).

٥. (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان) المُسمَّى (المُسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها) تأليف علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩هـ)، تـ. شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

٦. (الأربعون البلدانية) (أربعون حديثا لأربعين شيخا من أربعين بلدة)، للحافظ علي بن الحسن بن هبة الله أبو القاسم ابن عساكر (٥٧١هـ)، تـ. مصطفى عاشور، مكتبة القرآن – القاهرة.

٧. (الأربعين) لأبي الحسن محمد بن أسلم الطوسي (٢٤٢هـ)، تـ. مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم – بيروت، (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

٨. (الإرشاد) وهو (المنتخب من كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث للحافظ أبي يعلى الخليلي ٤٤٦هـ) للحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد

السلفيِّ (٥٧٦هـ)، تـ. د. محمد سعيد بن عمر إدريس، م. الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).

٩. (الأشباه والنظائر) للعلامة عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي، دار الكتب العلمية . بيروت ، الطبعة: الأولى ، (١٤٠٣هـ).

١٠. (الإصابة في تمييز أسماء الصحابة) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تـ. علي محمد البجاوي، دار الجيل – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٤١٢هـ ١٩٩٢م).

١١. (الأمالي الخميسية) للإمام المرشد باللَّه يحيى بن الحسين الشجري (٤٧٩هـ)، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثالثة، (١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).

١٢. (البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للإمام أبي القاسم الرافعي)، للإمام أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن (٨٠٤ هـ)، تـ. مصطفى أبو الغيط وآخرين، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى ، (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م).

١٣. (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام) للحافظ أبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ)، تـ. د. الحسين آيات سعيد، دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).

١٤. (تاج العروس من جواهر القاموس) لمحبّ الدِّين أبو الفيض محمد بن محمد مرتضي الزبيدي الحسيني الواسطي الحنفي، تـ. علي شيري، دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٩٩٤م / ١٤١٤هـ).

١٥. (تاريخ مدينة دمشق) للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة اللَّه ابن عساكر (٥٧١هـ)، تـ. محب الدين عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

١٦. (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) لولي الدين أبي زرعة العراقي (٨٢٦هـ)، تـ. د. رفعت فوزي، وغيره، م. الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م).

١٧. (تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب) للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، د. عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، دار حراء – مكة المكرمة الطبعة: الأولى ، (١٤٠٦هـ).

١٨. (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) للعلامة عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (٩١١هـ)، تـ. عبد الوهاب عبد اللطيف، م. الرياض الحديثة – الرياض.

١٩. (تذكرة الحفَّاظ) للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تـ. الشيخ عبدالرحمن المعلِّمي اليماني (١٣٨٣هـ)، الطبعة: الثالثة ، (بعد ١٣٧٧هـ).

٢٠. (تغليق التعليق على صحيح البخاري) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، تـ. سعيد عبدالرحمن القزقي، المكتب الإسلامي – بيروت، دار عمار – عمان ، الطبعة: الأولى ، (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م).

٢١. (تقدمة المعرفة للجرح والتعديل) للحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) ، تـ. العلاَّمة عبدالرحمن بن يحيى اليماني (١٣٨٣هـ) ، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الطبعة: الأولى ، (١٣٧٣هـ).

٢٢. (تقريب التهذيب) للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، تـ. محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى ، (١٤٠٦هـ /١٩٨٦م).

٢٣. (تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار) لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (٣١٠هـ)، تـ. د. محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة.
٢٤. (تهذيب التهذيب) للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
٢٥. (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجَّاج يوسف المزي (٧٤٢هـ)، تـ. د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الرابعة ، (١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م).
٢٦. (تهذيب اللغة) لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (٣٧٠هـ)، تـ. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، (٢٠٠١م).
٢٧. (تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام) للأمير الحافظ أبي نصر علي بن هبة اللَّه ابن ماكولا (٤٨٧ هـ)، تـ. سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى ، (١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م).
٢٨. (التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل) (التخريج) تأليف بكر بن عبداللَّه أبو زيد، دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤١٣هـ).
٢٩. (الترغيب والترهيب) للحافظ أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، تـ. أيمن بن صالح شعبان، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى ، (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م).
٣٠. (التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف) ليوسف بن محمد بن إبراهيم العتيق، دار الصميعي – الرياض ، الطبعة: الأولى ، (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).

٣١. (التعريفات الفقهية) محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان (١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م)، الطبعة: الأولى، (١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م).

٣٢. (التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح) لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، تـ. الشيخ محمد راغب الطباخ، دار الحديث – بيروت، الطبعة: الثانية ، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م).

٣٣. (التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية)، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (٦٥٠هـ)، مطبعة دار الكتب، القاهرة.

٣٤. (التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) تـ. السيد عبداللَّه هاشم يماني، المدينة المنورة، (١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م).

٣٥. (التوقيف على مهمات التعاريف) زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري (١٠٣١هـ)، عبد الخالق ثروت، عالم الكتب – القاهرة، الطبعة: الأولى، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

٣٦. (الثقات) للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ)، تـ. محمد عبدالرشيد كامل (وغيره)، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الطبعة: الأولى ، (١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).

٣٧. (جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم) للعلامة زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي، تـ. شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: السابعة ، (١٤١٧هـ / ١٩٩٧م).

٣٨. (الجامع المُسند الصحيح المُختصر من أمور رسول اللَّه ﷺ وسُننه وأيامه) لأمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)،

السلطانية (١٣١٣هـ)، وطبعت عليه هذه الطبعة، دار إحياء التراث العربي.

٣٩. (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)، تـ. د. محمود الطحان، م. المعارف – الرياض، (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م).

٤٠. (السنن الصغير) للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، م. الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).

٤١. (حصول التفريج بأصول التخريج) أو (كيف تصير محدثًا) تأليف أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، م. طبرية – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).

٤٢. (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء) للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبداللَّه الأصبهاني (٤٣٠هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م).

٤٣. (دراسة الأسانيد) للشيخ عبدالعزيز العثيم – رحمه الله – وعطاء الله السندي، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤١٩هـ / ١٩٩٩م).

٤٤. (رياض الصالحين) للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ)، تـ. محمد ناصرالدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية ، (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).

٤٥. (زهر الآداب وثمر الألباب) لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، تـ. أ. د. يوسف الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م).

٤٦. (سنن ابن ماجه) للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ)، تـ. محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث – القاهرة، م. التجارية – مكة المكرمة.
٤٧. (سنن أبي داود) الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تـ. محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر – بيروت.
٤٨. (سنن الترمذي) (الجامع المُختصر من السنن عن رسول اللَّه ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل) للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ)، تـ. أحمد محمد شاكر – وغيره، م. التجارية – مكة المكرمة.
٤٩. (سنن النسائي الصغرى) وهي (المُجتبى) للحافظ أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، بعناية. عبدالفتاح أبو غدة، م. المطبوعات الإسلامية – حلب، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الثالثة ، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م).
٥٠. (سير أعلام النبلاء) لمؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تـ. جماعة بأشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: السابعة ، (١٤١٠ / ١٩٩٠م).
٥١. (السنن الكبرى) للحافظ أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تـ. د. عبدالغفار البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٤١١هـ / ١٩٩١م).
٥٢. (السنن الكبير) (السنن الكبرى) للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، تـ. محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز – مكة المكرمة، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).

٥٣. (شرح السنة) للإمام الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تـ. شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية ، (١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).

٥٤. (شرح صحيح البخاري) لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي (٤٤٩هـ)، تـ. أبي تميم ياسر بن إبراهيم، م. الرشد – الرياض، الطبعة: الثانية ، (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م).

٥٥. (شرح علل الترمذي) للإمام عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، تـ. نور الدين عتر، رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٣٨٩هـ / ١٩٧٨م).

٥٦. (الضعفاء والمتروكين) للإمام جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تـ. أبي الفداء عبداللَّه القاضي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).

٥٧. (طرح التثريب في شرح التقريب) للحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني العراقي (٨٠٦هـ) ، تـ. عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى ، (٢٠٠٠م).

٥٨. (طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ) للشيخ أبي محمد عبد المُهدي بن عبدالقادر، دار الاعتصام – القاهرة (١٩٨٧م).

٥٩. (الطيوريات) انتخاب أبي طاهر السلفي (٥٧٦هـ)، من أصول شيخه أبي الحسين الطيوري (٥٠٠هـ)، تـ. مأمون الصاغرجي، ومحمد الجادر، دار البشائر– بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).

٦٠. (علل الحديث) للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (٣٢٧هـ)، تـ. محمد صالح الدباسي، م. الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

٦١. (علم تخريج الأحاديث) (أصوله. طرائقه. مناهجه) تأليف د. محمد محمود بكار، دار طيبة – الرياض ، الطبعة: الثانية ، (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م).
٦٢. (عمدة القارئ شرح صحيح البخاري) للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت (مصورة) الطبعة المنيرية.
٦٣. (العلل الصغير) للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ) (بآخر الجامع)، تـ. أحمد محمد شاكر – وغيره، م. التجارية – مكة المكرمة.
٦٤. (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تـ. د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م – إلى – ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م).
٦٥. (فتح الباري شرح صحيح البخاري) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، بتعليق. سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز (للثلاثة المجلدات الأول)، ط. م. السلفية، مصورة – دار الفكر – بيروت.
٦٦. (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، تـ. علي حسين علي، دار الإمام الطبري، الطبعة: الثانية ، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
٦٧. (فيض القدير شرح الجامع الصغير) للعلامة محمد عبدالرؤوف المناوي، تـ. نخبة من العلماء، دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثانية ، (١٣٩١هـ / ١٩٧٢م).
٦٨. (الفوائد) للحافظ أبي القاسم تمام بن محمد الرازي (٤١٤هـ)، تـ. حمدي عبدالمجيد السلفي، م. الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

٦٩. (كتاب العين) لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)، تـ. د مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٧٠. (كشف المشكل من حديث الصحيحين) لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (٥٩٧هـ)، تـ. علي حسين البواب، دار الوطن – الرياض، (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).
٧١. (كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال) للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تـ. محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية ، (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).
٧٢. (كيف ندرس علم تخريج الحديث) تأليف د. حمزة المليباري، و د. سلطان العكايلة، دار الرازي – عمان، الطبعة: الثانية ، (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).
٧٣. (الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث) للحافظ أبي أحمد عبداللّه بن عدي الجرجانيِّ (٣٦٥هـ)، تـ. سهيل زكَّار – يحيى مختار غزَّاوي، دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثاني ، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
٧٤. (الكليات) (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (١٠٩٤هـ) قابله على نسخه الخطية ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، (١٤١٢هـ).
٧٥. (لسان العرب) لعلامة محمد بن مكرم بن منظور المصري (٧١١هـ)، دار صادر– بيروت، الطبعة: الثانية.
٧٦. (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) للحافظ نورالدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة ، (١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).

٧٧. (محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح) لأبي حفص عمر بن رسلان البلقيني، تـ. د. عائشة بنت الشاطئ، دار المعرف – القاهرة، الطبعة: الأولى، (١٤١١هـ).

٧٨. (مختصر أبي عوانة يعقوب بن إسحاق (٣١٦هـ) مما ألفه على كتاب مسلم بن الحجاج) ، وهو (الصحيح المسند المستخرج على صحيح مسلم)، تـ. عبدالرحمن المعلمي – مع غيره، تحت مراقبة د. عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الطبعة: الأولى ، (١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م).

٧٩. (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ) لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٣١١هـ)، تـ. د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م).

٨٠. (مسند أبي داود الطيالسي) سليمان بن داود بن الجارود (٢٠٤هـ)، تـ. محمد التركي، دار هجر – القاهرة، الطبعة: الأولى ، (١٤١٩هـ / ١٩٩٩م).

٨١. (مسند البزار) أو (البحر الزخَّار) للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار (٢٩٢هـ)، تـ. د. محفوظ الرحمن زين اللَّه، م. العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م).

٨٢. (مسند الشهاب) للقاضي أبي عبدالله محمد بن سلامة القضاعي (٤٥٤هـ) ، تـ. حمدي عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية ، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م).

٨٣. (مشيخة الشيخ ابن الحطَّاب الرَّازي (٥٢٥هـ) وثبت مسموعاته) بانتقاء الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السِّلفي (٥٧٦هـ) ، وبذيله ثلاث

حكايات لأبي عبداللَّه الرازي) ، تـ. الشريف حاتم بن عارف العوني ، دار الهجرة – الثقبة ، الطبعة: الأولى ، (١٤٥١هـ / ١٩٩٤م).

٨٤. (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد) للأستاذ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، م. أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م).

٨٥. (معجم مقاييس اللغة) لأبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، تـ. عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، الطبعة (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).

٨٦. (معرفة السنن والآثار) عن الإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي مخرج على ترتيب مختصر أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٤١٢هـ / ١٩٩١م).

٨٧. (معرفة أنواع علم الحديث) لأبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح الشهرزوري (٦٤٢هـ)، دار الفكر المعاصر – بيروت، (١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).

٨٨. (معرفة علوم الحديث) لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، تـ. السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية ، (١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).

٨٩. (منتهى الآمال في شرح حديث إنما الأعمال) للعلامة جلال الدين السُّيوطي (٩١١هـ)، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

٩٠. (موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المُختصر) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تـ. حمدي عبدالمجيد السلفي – وصبحي السامرائي، م. الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

٩١. (موطأ الإمام مالك) رواية محمد بن الحسن الشيباني (١٧٩هـ)، تـ. عبدالوهاب عبداللطيف، وزارة الأوقاف المصري، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، الطبعة: الخامسة ، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).

٩٢. (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ) ، تـ. علي محمد البجاوي، دار المعرفة – بيروت.

٩٣. (المتفق والمفترق) للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تـ. د. محمد صادق الحامدي، دار القاري – دمشق، الطبعة: الأولى ، (١٤١٧هـ / ١٩٧٩م).

٩٤. (المحصول) لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن الرازي الملقب فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، تـ. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية ، (١٤١٢هـ).

٩٥. (المدهش) لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي ، تـ. د. مروان قباني، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة: الثانية ، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).

٩٦. (المستدرك على الصحيحين) للحافظ أبي عبداللَّه محمد بن عبداللَّه الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، تـ. مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٤١١هـ / ١٩٩١م).

٩٧. (المُسند الصحيح المُختصر من السُّنن بنقل العدل عن العدل عن رسول اللَّه ﷺ) للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تـ. محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث – القاهرة.

٩٨. (المُسند) للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة – مصر.

٩٩. (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير)، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، (٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.

١٠٠. (المعجم الكبير) للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تـ. حمدي عبدالمجيد السلفي، م. الزهراء – الموصل، الطبعة: الثانية ، (١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٣م).

١٠١. (المعجم الوسيط) لمجمع اللغة العربية بمصر، بإشراف عبد السلام هارون، طبعة دار إحياء التراث – بيروت.

١٠٢. (المُغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار) للحافظ عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، اعتنى به. أشرف بن عبدالمقصود، م. دار طبرية – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

١٠٣. (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) لأبي زكريا يحي بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، بتصحيح محمد محمد عبداللطيف، دار إحياء التراث، (١٣٩٢هـ).

١٠٤. (المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي) للعلامة محمد بن إبراهيم بن جماعة، تـ. د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق ، الطبعة: الثانية ، (١٤٠٦ هـ).

١٠٥. (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) لأبي عبداللَّه محمد بن جعفر الكتاني، المطبعة المولوية – فاس، الطبعة: الأولى ، (١٣٢٨ هـ)، (مصورة) دار الكتب العلمية – بيروت، (١٤٠٠ هـ /١٩٨٠ م).

١٠٦. (نفح الشذي في شرح جامع الترمذي) لأبي الفتح محمد بن محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري، تـ. د. أحمد معبد عبدالكريم، دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤٠٩هـ).

١٠٧. النفحة الإلهية في شرح الحديث المسلسل بالأولية)، تأليف يحيى الشهري البكري، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى ، (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م).

١٠٨. (النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) بقلم. علي بن حسن بن عبد الحميد، دار ابن الجوزي – الهفوف، الطبعة: الأولى (١٤١٣ / ١٩٩٢م)، (غلاف).

١٠٩. (اليواقيت والدرر في شرح نخبة بن حجر) للعلامة محمد المدعو عبدالرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، تـ. د. مرتضى الزين أحمد، م. الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ، (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م).

***